العدد الثالث– سبتمبر ٢٠٢١– المجلد الخامس

مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية
قسم المحاسبة والمراجعة

# دراسة واختبار أثر أوجه الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية على رأي مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية– دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

**د/ هاني خليل فرج**[١]
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة– جامعة الإسكندرية

## ملخص البحث

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة إصدار القوائم المالية والسنة التالية لها، مع التطبيق على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وفى سبيل ذلك، إعتمد الباحث على أسلوب تحليل الإنحدار المتعدد لعينة تتكون من (٨٠) شركة فى الفترة من ٢٠١٧ إلى ٢٠١٩.

وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير لأوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الاختبار، وفى السنة التالية لسنة الاختبار أيضاً. وذلك كله فى ظل متغيرات معدلة هى؛ نوع الصناعة، ودرجة ملموسية الأصول، ومتغيرات رقابية هى؛ حجم الشركة، وعمر الشركة.

**الكلمات المفتاحية:** وجه الضعف الجوهرية، هيكل الرقابة الداخلية، رأى مراقب الحسابات،الإستمرارية، لجنة المنظمات الراعية COSO.

E.mail: hany_khalil2007@yahoo.com[1]

# Study and Test the Impact of the Material Weaknesses in the Internal Control Structure on the Revised Auditor's Opinion regarding Going Concern - Evidence from Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange

## Abstract

The Research aimed to Study and Test the Relationship between the Material Weaknesses in the Internal Control Structure and the Revised Auditor's Opinion regarding Going Concern in the year of issuance of the Financial Statements and the year following them, with application to a Sample of Companies Listed on the Egyptian Stock Exchange. To this end, the Researcher relied on the Multiple Regression Analysis Method for a Sample of (80) Companies from 2017 to 2019.

The Study found an effect of the Material Weaknesses in the Internal Control Structure on the Revised Opinion of the Auditor regarding Going Concern in the test year, and in the year following the test year as well. all this in light of Modified Variables are: the type of industry and the degree of Materiality of the Assets, and the Control Variables are: Company size and Company age.

**KeyWords:** Material Weaknesses, Internal Control Structure, Auditor's Opinion, Going Concern, COSO Committee.

## ١ – المقدمة

لقد أدت التحولات الإقتصادية والتكنولوجية فى طبيعة الأعمال، وكذلك المخاطر التى تواجهها الشركات. ومع حدوث إنهيارات مالية فى بداية القرن الحالى وصدور قانون SOX لزيادة ثقة أصحاب المصالح فى الشركات فى قوائمها المالية، والذى ألزم الإدارة بإعداد تقرير عن تقييم هيكل الرقابة الداخلية، وألزم مراقب الحسابات بمراجعة تأكيدات الإدارة Management Assertions عن هيكل الرقابة الداخلية، وما يتطلبه ذلك من ضرورة فهم مراقب الحسابات لمخاطر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية، والتى قد تجعل القوائم المالية مضللة Fraudtent. لذلك كان من المهم الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهريه للتعرف على المشاكل المتوقعة فى المستقبل، وقدرة الشركة على الإستمرار ( العزب، ٢٠١٤؛Dobre,2011).

ومهما كانت جودة تصميم هيكل الرقابة الداخلية وتنفيذه، إلا أنه لا يوفر إلا تأكيداً معقولاً بشأن تحقيق الأهداف المخططة، حيث توجد أوجه قصور متلازمة Inherent Limitations منها الأحكام الشخصية، والتى قد تسبب فشل الرقابة الداخلية، كما يوجد أيضاً التواطؤ بين العاملين، أو تخطى Override الإدارة للرقابة الداخلية، وأخيراً تكاليف الرقابة بالنسبة لمنفعتها. وتمثل أوجه القصور هذه مجتمعة ماتعرف بأوجه الضعف الجوهرية(COSO,1992;2013).

وفى الواقع العملى فى مصر، لايوجد إلزام على إدارات الشركات المقيدة فى البورصة المصرية بتقييم هيكل الرقابة الداخلية، كما لايبدى مراقب الحسابات رأياً فى تقييم هيكل الرقابة الداخلية مما يؤثر على أداء الشركات وتوقعات الإستمرار فى المستقبل.

ووفقا لمعيار المراجعة الدولى ISA 570 أصبح مراقب الحسابات مسئولاً عن الحصول على أدلة الإثبات الكافية والملائمة حول مدى سلامة تطبيق الإدارة لإفتراض الإستمرارية عند إعداد القوائم المالية للشركة. ومدى تأثير ذلك على رأيه فى تقريره الصادر عن الشركة(عباس، ٢٠١٧).

كما توجد ندرة فى البيئة المصرية بالنسبة للدراسات حول أثر وجود أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى بيئة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. فهل توثر أوجه الضعف الجوهرية هذه على هذا الرأى؟ هذا ماسيجيب عنه البحث الحالى نظرياً وعملياً.

## ٢- مشكلة البحث

يعد هيكل الرقابة الداخلية الفعال أساس العمل داخل الشركات، حيث يعمل على رقابة وتقييم الأداء المالى والإدارى والمحافظة على جودة المعلومات المحاسبية، وتجنب أوجه الضعف الجوهرية ممايؤثر على إستمرار الشركات فى المستقبل ويدعم قدراتها التنافسية. ونتيجة صدور المعيار الدولى ISA 570 ونظيره المصرى الصادر فى ٢٠٠٨، فمن المتوقع أن يؤثر صدوره على كيفية تأثير وجود أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية (عباس، ٢٠١٧).

**ويمكن التعبير عن مشكلة البحث فى كيفية الإجابة نظرياً وتطبيقياً على التساؤلات التالية؛** ماهو شكل وإتجاه العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية فى سنة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية ؟، وماهو شكل وإتجاه هذه العلاقة فى السنة التالية لإصدار القوائم المالية لهذه الشركات؟.

## ٣- هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة إصدار القوائم المالية والسنة التالية لها، وذلك فى عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

## ٤- أهمية ودوافع البحث

تكمن **الأهمية الأكاديمية** للبحث فى كونه يركز على قضية هامة وهى تسليط الضوء على أثر وجود أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية بالشركات على أدائها ومقدرتها على الإستمرار، والذى ينعكس على تقرير مراقب الحسابات برأيه بشأن الإستمرارية، وهى قضية تتسم بندرة الأبحاث المصرية بشأنها.

كما تتمثل **الأهمية العملية** للبحث فى مردوده على ترشيد قرارات أصحاب المصالح، خاصة قرار الإستثمار فى أسهم الشركات التى حصلت على رأى معدل بشأن الاستمرارية.

ورغم كثرة **دوافع البحث** إلا أن أهمها ندرة البحوث المحاسبية فى مصر، خاصة تلك التى تهتم بدراسة واختبار الآثار المترتبة على وجود أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة إصدار القوائم المالية والسنة التالية لها.

## ٥- حدود البحث

وفقاً لهدف البحث ومشكلته سوف يقتصر البحث على دراسة واختبار العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة إصدار القوائم المالية والسنة التالية لها، مع التطبيق على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية.

ويخرج عن نطاق البحث الشركات المالية، سواء مقيدة أو غير مقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك الشركات غير المالية غير المقيدة بالبورصة المصرية. وأخيراً، فإن قابلية تعميم نتائج البحث تتوقف على منهجية الدراسة التطبيقية بمحدداتها، خاصة محدد إختيار عينة البحث.

## ٦- خطة البحث

إنطلاقاً من مشكلة البحث ولتحقيق هدفه، واختبار فروضه، وفى ضوء حدوده، فسوف يستكمل البحث على النحو التالى:

٦-١ تحليل الإصدارات المهنية والدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث.

٦-٢ نموذج ومنهجية البحث.

٦-٣ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

## ٦-١ تحليل الإصدارات المهنية والدراسات السابقة وإشتقاق فروض البحث

لتحقيق هدف البحث، قام الباحث بتحليل الإصدارات المهنية والدراسات السابقة الخاصة بكل من أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية، ورأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية، والعلاقة بينهما. وسوف نتناول كل منها على النحو التالى:

### ٦-١-١ أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية

تعرف لجنة المنظمات الراعية COSO هيكل الرقابة الداخلية على أنه مجموعة مترابطة من العمليات والإجراءات التى ينفذها مجلس الإدارة والعاملين بالشركة لتوفير تأكيد معقول بشأن مدى تحقيقها لأهداف كفاءة وفعالية عمليات الشركة، ومصداقية التقارير المالية، والإلتزام بالقوانين واللوائح (COSO,1992;2013).

ويعرفه المعيار (ISA 315) بأنه عملية مصممة بواسطة الإدارة ويتأثر بها العاملين والتى تهدف لتحقيق تأكيد معقول بشأن مدى تحقق أهداف الرقابة من درجة المصداقية فى التقارير المالية، وكفاءة وفعالية العمليات التشغيلية، ومدى الإلتزام بالقوانين واللوائح الخاصة بالشركة.

ومهما كانت جودة تصميم وتنفيذ هيكل الرقابة الداخلية، إلا أنه لا يوفر إلا تأكيداً معقولاً بشأن تحقيق الأهداف المخططة، حيث توجد أوجه قصور متلازمة منها الأحكام الشخصية، والتى قد تسبب فشل الرقابة الداخلية، كما يوجد أيضاً التواطؤ بين العاملين، أو تخطى الإدارة للرقابة الداخلية، وأخيراً تكاليف الرقابة بالنسبة لمنفعتها. وتمثل أوجه القصور هذه التهديدات التى تواجه هيكل الرقابة الداخلية وهى ماتعرف بأوجه الضعف الجوهرية(COSO,1992;2013).

وتعرف أوجه الضعف الجوهرية Material Weaknesses فى هيكل الرقابة الداخلية بأنها تلك المواقف التى يعتقد فيها مراقب الحسابات بأن إجراءات الرقابة الداخلية لا تقلل مخاطر حدوث أوعدم الإكتشاف بواسطة العاملين بالشركة خلال أدائهم لوظائفهم فى وقت معقول، لأخطاء أو غش أو مخالفات فى أرصدة الحسابات والتى قد تكون جوهرية بالنسبة للقوائم المالية محل المراجعة (على وشحاتة،٢٠١٤).

وبشأن الإصدارات المهنية الأمريكية الخاصة بالرقابة الداخلية التى تبنت مفهوم هيكل الرقابة الداخلية، ففى عام ١٩٨٨ صدر المعيار(SAS 55) الذى أضاف بيئة الرقابة إلى كل من النظام المحاسبى وإجراءات الرقابة. وفى نفس العام أصدر مجمع AICPA معيار(SAS 60) والذى ألزم مراقب الحسابات بأنه إذا لاحظ أثناء تقييمه لهيكل الرقابة الداخلية وجود أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية، قد تؤثر سلبياً على مقدرة الشركة على قيامها بالعمليات التى تتوافق مع إفصاحات الإدارة فى التقارير المالية، فإنه يجب عليه أن يقدم تقريراً مكتوباً عن هذه الأوجه إلى لجنة المراجعة أو مجلس الإدارة، يحدد فيه أوجه الضعف الجوهرية بهيكل الرقابة الداخلية، ويفضل أن يكون هذا التقرير مكتوباً، فإذا كان شفوياً يجب أن يوثقه عن طريق كتابة ملحوظة فى ملف أوراق العمل (السواح، ٢٠٠٨).

وفى عام ١٩٩٢ تكونت لجنة COSO والتى أصدرت تقريرها بعنوان الإطار المتكامل للرقابة الداخلية، حيث حددت خمس مكونات لهيكل الرقابة الداخلية وهى(COSO,1992):

- **بيئة الرقابة:** هى أساس المكونات الأخرى لهيكل الرقابة الداخلية وتشمل القيم الأخلاقية، والأمانة، والكفاءة، وفلسفة إدارة الشركة وأسلوب التشغيل، والموارد البشرية.
- **تقييم المخاطر:** يعنى تحديد المخاطر المرتبطة بتحقيق الأهداف، وتحديد أهمية المخاطر، وإحتمالات تكرارها، ووضع إستراتيجيات لإدارة المخاطر.
- **أنشطة الرقابة:** هى سياسات وإجراءات تساعد على تنفيذ توجيهات الإدارة، مثل: فحص الأداء التشغيلى، وإعتماد الأعمال، وحماية الأصول، والتحقق، والفصل بين المهام والواجبات.

- **المعلومات والإتصال:** يعنى تحديد المعلومات وتوصيلها فى الوقت المناسب للأفراد لأداء مهامهم وتشمل إتصال داخل المنظمة، وإتصال خارجى بين المنظمة والأطراف الخارجية.
- **المتابعة:** وهى عملية تقييم جودة أداء النظام بإستمرار من خلال المراقبة المستمرة، والتقييم المنفصل، والتقرير عن أوجه الضعف الجوهرية.

ويعد إطار هيكل الرقابة الداخلية وفقاً لتقرير COSO الصادر عام ١٩٩٢ مرحلة هامة فى تطوير هيكل الرقابة الداخلية بالشركات. ولقد تم تحديثه عام ٢٠١٣ من خلال زيادة التركيز على أثار التكنولوجيا على هيكل الرقابة الداخلية (Yunhao et al.,2014).

ثم صدر المعيار (SAS 78) عام ١٩٩٥ والذى عدل من معيار (SAS 55) ليتوافق مع تقرير لجنةCOSO. ومع تزايد الإهتمام بتأثير تكنولوجيا المعلومات على الرقابة الداخلية صدر المعيار (SAS 94) عام ٢٠٠١ الخاص بتكنولوجيا المعلومات والتجارة الإلكترونية.

ونتيجة حدوث العديد من الفضائح المالية فى الولايات المتحدة، صدر مرسوم SOX عام ٢٠٠٢ لإستعادة ثقة المستثمرين فى أسواق المال، وسمعة المهنة. وأحدث مرسوم SOX تطويراً هائلاً لكيفية التقرير عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية، حيث يتم الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية للأطراف الخارجية(السواح، ٢٠٠٨).

يخلص الباحث من العرض السابق إلى تعدد الجهود المبذولة من جانب المنظمات المهنية لعلاج المشاكل الناجمة عن ضعف هيكل الرقابة الداخلية. فلقد تشابه المعيار الدولى(ISA 315) مع تقرير لجنة COSO والمعيار (SAS 78). كما يوجد تشابه أخر فى أثر تكنولوجيا المعلومات على مكونات هيكل الرقابة الداخلية مابين معيار (ISA 315) ومعيار (SAS 94) وهو ما يعكس السعى المشترك للمنظمات المهنية (سواء الأمريكية أو الدولية) إلى معالجة أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية.

وبشأن الدراسات الأكاديمية (العزب، ٢٠١٤؛ على وشحاتة، ٢٠١٤) حول أوجه الضعف الجوهرية فى الرقابة الداخلية، فقد تم تصنيف أوجه الضعف الجوهرية إلى نوعين؛ الأول: **أوجه القصور الهامة فى تصميم هيكل الرقابة الداخلية**، وهى تمثل أوجه ضعف فى إجراءات الرقابة المطبقة فى مرحلة التصميم والتى لاتمكن من منع أو إكتشاف التحريفات فى الوقت المناسب. والثانى: **الفشل فى تنفيذ وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية**، وهى التى يتولد عنها تحريفات جوهرية فى التقارير المالية يجعلها مضللة.

وتذكر دراسة Barr–Pulliam et al.(2020) أن وجود هيكل فعال للرقابة الداخلية هى مسئولية إدارة الشركة، والتى تعمل على تخفيض مخاطر الرقابة إلى مستوى مقبول لتوفير درجة تأكيد معقولة حول درجة الموثوقية فى التقارير المالية والتى يستخدمها المستثمرون لإتخاذ قراراتهم الهامة.

كما تذكر الدراسات (Kinney, 2000; Chenhall, 2003; DeSarbo et al., 2005; Asare et al., 2013)، أن فهم إستراتيجية الشركة هو المدخل الحاسم لإكتساب قدرة على تقييم جودة هيكل الرقابة الداخلية، حيث يوفر مقياس يمكن من خلاله تقييم نقاط الضعف الجوهرية في هيكل الرقابة الداخلية، مما يساعد مراقب الحسابات عند التقرير عن هيكل الرقابة الداخلية بالشركة.

ويوجد ثلاثة إستراتيجيات تعمل من خلالها الشركات؛ الأولى: المبتكرون، والثانية: المدافعون، والثالثة: المختلطة. ويكون لدى الشركات التى تستخدم إستراتيجية المبتكرون هيكل رقابة داخلية أضعف تتكرر فيه أوجه القصور الجوهرية أكثر من تلك الشركات التى تستخدم إستراتيجية المدافعون. وتعد أكبر عقبة تواجه مراقبى الحسابات فى هذه الحالة عند تقييم هيكل الرقابة الداخلية، هى التعرف على إستراتيجية العمل بالشركة وتصميم العمليات الإدارية ودرجة المخاطر وكيفية قياسها.

وصنفت الدراسات (Ge & Mcvay, 2005; Ettredg et al., 2006; Foster et al., 2007) أوجه الضعف الجوهرية على مستويين؛ الأول: المستوى الكلى (مستوى الشركة) وتنطوى على أوجه ضعف تسبب تأخير إعداد التقارير المالية، الثانى: المستوى الجزئى، ويشمل تسعة أنواع (وفق إطار لجنة COSO) تشمل: نقص التدريب، وأساليب إعداد التقارير، وأساليب إثبات الإيرادات، وعدم فصل المهام، والتسويات غير الملائمة للحسابات، والأخطاء فى حسابات المستحقات، ومشاكل المشتقات المالية، ومشاكل الأصول غير الملموسة، ومشاكل حسابات المخزون. ويعد إصلاح العيوب على المستوى الكلى أصعب ويستغرق وقت أطول من المستوى الجزئى.

ولقد وجدت الدراسات (Doyle et al.,2007; Oradi et al., 2020) أن هناك إرتباطاً بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية وبين عدد من المحددات الداخلية مثل: حجم الشركة، وعمر الشركة، والصحة المالية، وتعقد العمليات والتقارير المالية، والنمو السريع، وحوكمة الشركات. كما توجد محددات خارجية مثل: خبرة مراقب الحسابات، والقوانين واللوائح ذات الصلة، وخبرة المدير التنفيذى، والعمر، والجنس، وإزدواجية مهام المدير التنفيذى. وتوصلت إلى أنه كلما كانت الشركة ذات حجم صغير، وأقل ربحية، وأكثر تعقيداً، وذات نمو سريع، أو تخضع لإعادة الهيكلة، فإنها تحوى أوجه ضعف جوهرية أكثر من غيرها.

يخلص الباحث مماسبق إلى تعدد الدراسات التى تناولت فهم وتحليل أوجه الضعف فى هيكل الرقابة الداخلية، وتصنيف أوجه الضعف الجوهرية، ومسئولية الإدارة عن تصميم وتشغيل هيكل فعال للرقابة الداخلية، ودور مراقب الحسابات فى فهم إستراتيجيات الشركة للتعرف على أوجه الضعف الجوهرية بها.

وبشأن الوضع فى مصر فيما يتعلق بأوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية، فإن من أهم القوانين التى تعرضت لموضوع البحث هى: قانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ للشركات المساهمة والتوصية بالأسهم، وقانون ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ للجهاز المركزى للمحاسبات، وقانون ٢٠٣ لسنة ١٩٩١ لقطاع الأعمال العام، وقانون ٩٥ لسنة ١٩٩٢ لسوق رأس المال. إلا أنه يلاحظ من هذه القوانين أن لها إهتمام محدود بشأن الرقابة الداخلية، وقد يرجع ذلك لعدم تحديث هذه القوانين وعدم مسايرتها للتطورات الحديثة فى الرقابة الداخلية(السواح، ٢٠٠٨).

### ٦-١-٢ رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية

من المنظور المحاسبى، فقد أشار إطار إعداد وعرض القوائم المالية المعدل ٢٠١٩ إلى المفهوم المحاسبى للإستمرارية Going Concern، حيث يتم إعداد القوائم المالية بإفتراض إستمرار الشركة خلال المستقبل القريب، وبالتالى ليس لدى الشركة النية للتصفية. ويتم عرض البيانات المالية على هذا الأساس(فقرة ٤-١).

كما أشار المعيار المصرى رقم (١) المعدل ٢٠١٩ إلى أنه يراعى عند إعداد القوائم المالية أن تقيم الإدارة مقدرة الشركة على الإستمرار. وإذا كانت على علم بوجود حالة من الشك الجوهرى بشأن أى ظروف يترتب عليها الشك الجوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرار، يجب أن تفصح عن ذلك. وعليها أن تأخذ كافة المعلومات المستقبلية عن فترة لاتقل عن سنة من تاريخ صدور القوائم المالية للفترة المالية (المعيار رقم (١) – فقرة ٢٣، ٢٤).

كما أشار المعيار المصرى رقم (٧) المعدل ٢٠١٩ والخاص بالأحداث التى تقع بعد تاريخ السنة المالية، بضرورة عدم قيام الشركة بإستخدام إفتراض الإستمرارية عند إعداد التقارير المالية إذا كان هناك ظروف تقع بعد نهاية السنة المالية وتشير إلى عدم ملاءمة إفتراض الإستمرارية (معيار رقم (٧)– فقرة ١٤:١٦).

وتذكر دراسة Agostini (2018) أن الإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية وفقاً لإفتراض الإستمرارية لمدة لاتقل عن سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية.

ومن منظور مهنى، فقد أصدر مجلس معايير المراجعة والتوكيد المهنى الدولى(IAASB) معيار المراجعة الدولى(570 ISA) عام ٢٠٠٤، ثم صدر معيار معدل له عام ٢٠٠٩، وأخيراً، صدر المعيار المعدل فى ٢٠١٥ بشأن الإستمرارية، حيث تناول مسئوليات مراقب الحسابات عند مراجعة القوائم المالية والتى يتم إعدادها وفق إفتراض الإستمرارية (عباس،٢٠١٧).

**ولقد تناول المعيار مسئوليات مراقب الحسابات، حيث تطلب منه الوفاء بالمسئوليات التالية:**

- دراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية عند إعداد التقارير المالية.
- دراسة ما إذا كانت هناك أحداث أو ظروف مرتبطة بمخاطر النشاط والتى قد تؤدى إلى وجود شك جوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرارية.
- جمع الأدلة الكافية والملائمة المتعلقة بأحداث أو ظروف قد تؤدى إلى وجود شك جوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرارية.
- المناقشة مع الإدارة وفحص خطة الإدارة للتغلب على أى أمور تتعلق بإستمرار الشركة.
- فحص تقييم الإدارة للأحداث أو الظروف المتعلقة بالإستمرارية وخطة الإدارة لمواجهتها.
- عند قيام المراقب بتقييم خطر وجود تحريف جوهرى، عليه دراسة الأثار المترتبة على الأحداث أوالظروف المتعلقة بالإستمرارية، حيث أنها قد تؤثر على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة الإضافية لمواجهة المخاطر التى تم تقييمها.
- الوفاء بهذه المسئوليات بشكل مستمر.

**كما حدد المعيار مجموعة متطلبات مهنية عند تقييم مراقب الحسابات لتقييمات الإدارة، تشمل:**

- تقييم مدى سلامة تقييم الإدارة لمقدرة الشركة على الإستمرارية.
- أن يأخذ المراقب فى إعتباره نفس الفترة الزمنية التى إتخذتها إدارة الشركة لإجراء التقييم، فإذا كان تقييم الإدارة يغطى فترة أقل من عام من تاريخ القوائم المالية، عليه أن يطلب من الإدارة تمديد فترة تقييمها لتصل إلى عام.
- مراعاة الإجراءات التى نفذتها الإدارة لإعداد هذا التقييم، وكذلك الإفتراضات الأساسية التى بنى عليها هذا التقييم، وخطة الإدارة بشأن الأحداث المستقبلة.
- الإستفسار عن مدى علم الإدارة بأى أحداث أو ظروف فى الفترة التالية لفترة التقييم والتى قد تثير شك جوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرارية.

- لايتحمل مراقب الحسابات أى مسئولية بشأن تصميم إجراءات أخرى بخلاف الإستفسار من الإدارة لإختبار مدى وجود مؤشرات تثير شك جوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرارية فى الفترة التالية للفترة التى شملها تقييم الإدارة.

**كما حدد المعيار إجراءات مراجعة إضافية فى حالة إكتشاف أحداث أو ظروف تؤثر على الإستمرارية تشمل:**

- فحص خطة الإدارة بناءاً على تقييمها لفرض الإستمرارية.
- الحصول على أدلة المراجعة الكافية والملائمة لتأكيد أو إستبعاد الشك فى مقدرة الشركة على الإستمرارية، من خلال دراسة مدى فعالية خطط الإدارة.
- الحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة عن إجراءاتها وخططها المستقبلية. وفى ضوء أدلة المراجعة التى حصل عليها مراقب الحسابات، يجب أن يمارس المراقب حكمه الشخصى لتحديد مدى وجود تأكد جوهرى فيما يتعلق بأحداث أو ظروف تؤدى إلى الشك الجوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرارية.

**ولقد حدد المعيار بدائل الرأى فى ضوء إستنتاجات مراقب الحسابات كما يلى:**

- إذا كان هناك إفصاح كافى فى القوائم المالية، يصدر المراقب رأياً غير معدلاً مع إضافة فقرة للفت إنتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بالأحداث أو الظروف والتى تؤدى لوجود شك جوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرارية.
- عند زيادة حالات عدم التأكد من وقوع أحداث أو ظروف جوهرية تؤثر على إستمرارية الشركة، قد يمتنع المراقب عن إبداء الرأى على القوائم المالية.
- إذا كان هناك إفصاحاً غير كافياً فى القوائم المالية، يصدر المراقب رأياً معدلاً سواء كان متحفظاً أو معاكساً فى تقريره. ويجب أن يتضمن التقرير إشارة صريحة إلى وجود تأكد هام قد يؤدى إلى الشك الجوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرارية.
- إذا إقتنع مراقب الحسابات بأن الشركة لن تستطيع الإستمرار فى مزاولة نشاطها، يجب إصدار رأى معاكس إذا كانت القوائم المالية قد أعدت بإفتراض الإستمرارية.
- إذا رفضت الإدارة طلب مراقب الحسابات فى توسيع نطاق تقييمها لإستمرارية الشركة، يجب عليه تعديل تقريره نتيجة للقيد على نطاق المراجعة (ISA 570).

ولقد قسم المعيار مؤشرات الشك فى مقدرة الشركة على الإستمرار إلى ثلاثة فئات هى: أحداث وظروف مالية، وأحداث وظروف تشغيلية، وأحداث وظروف أخرى.

ويرى الباحث أن من أهم التعديلات التى جاء بها إصدار عام ٢٠١٥ هو عدم إقتصار مسئولية المراقب على جمع وتقييم الأدلة الكافية والملائمة للحكم على مدى تطبيق إفتراض الإستمرارية بواسطة الإدارة، بل إمتدت لتشمل جمع الأدلة بشأن مدى وجود حالات من عدم التأكد الجوهرية والتى تثير الشك فى مدى إستمرارية الشركة.

وبشأن الإصدارات المهنية الأمريكية، فقد أصدر مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكى معيار (SAS 59) بشأن الإعتبارات الواجب مراعاتها عند قيام مراقب الحسابات بالمراجعة بشأن الإستمرارية. والذى أدى بصدوره لزيادة مسئوليته عن الإستمرارية (عباس،٢٠١٧).

كما أصدر مجلس PCAOB معيار(AS 2415) لعام ٢٠١٥ بشأن إعتبارات مقدرة الشركة على الإستمرارية فى الشركات المقيدة بالبورصة الأمريكية. وهو يشابه المعيار الدولى(ISA 570) إلى حد كبير، الإ أنه يختلف عنه فى بعض النقاط مثل:

- عدم وجود إلزام بمناقشة الإدارة فى إستخدامها لأساس إفتراض الإستمرارية.
- عدم وجود إلزام للإستفسار من الإدارة عن الأحداث أو الظروف التى تسبب الشك فى المقدرة على الإستمرارية بعد فترة التقييم.
- عدم وجود إلزام لمراقب الحسابات لأدائه إجراءات إضافية للمراجعة إذا تأخرت الإدارة على إصدار القوائم المالية بسبب يرجع إلى مقدرة الشركة على الإستمرارية(عباس، ٢٠١٧).

وبالنسبة للوضع فى مصر، فقد صدر المعيار المصرى للمراجعة رقم (٥٧٠) لسنة ٢٠٠٨ الإستمرارية، وهو مترجم عن المعيار الدولى (ISA 570) لسنة ٢٠٠٤. وهو الإصدار الأول عن المعايير الدولية، لذلك ينقصه العديد من الإجراءات والإرشادات الواجب إتباعها بواسطة مراقب الحسابات للوصول لحكم سليم عن الإستمرارية، وترك الأمر لحكمه الشخصى. كما لم يوفر توضيح لشكل تقرير مراقب الحسابات فى الحالات المختلفة التى تواجه مراقب الحسابات فى هذا الشأن(عباس، ٢٠١٧).

وبشأن الدراسات الأكاديمية حول موضوع الإستمرارية، تنقسم الدراسات إلى إتجاهين؛ الأول: مسئولية الإدارة بشأن الإستمرارية كإفتراض محاسبى، الثانى: مسئولية مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية.

وبشأن الدراسات التى تناولت مسئولية الإدارة بشأن الإستمرارية كإفتراض محاسبى، فقد أيدت الدراسات (Achim et al., 2008; Alfterman, 2008; Carson et al., 2013; Gutierrez et al.,2015) أن إفتراض الإستمرارية والذى يعنى مقدرة الشركة على الإستمرار فى العمل مستقبلاً، والذى على أساسه يتم إعداد القوائم المالية هو مسئولية إدارة الشركة، وتعد الشركة مستمرة إذا كانت تستطيع سداد إلتزاماتها فى تواريخ الإستحقاق لمدة سنة من تاريخ إعداد القوائم المالية. والذى ينعكس أيضاً على قيام الشركة بتطبيق مبدأ التكلفة التاريخية عند تسجيل أصولها وإلتزاماتها.

كما أكدت الدراسات (Bruynseels et al.,2013; Carson et al., 2013; Agostini, 2018) ، أن تقييم الإستمرارية هى مسئولية الإدارة لمدة عام من تاريخ صدور التقارير المالية وليس تاريخ إعدادها، كما أنها مسئولة عن الإفصاح عن أى أحداث أو ظروف تؤدى للشك فى مقدرة الشركة على الإستمرار، مثل: عدم القدرة على سداد الإلتزامات فى موعدها. وعلى إدارة الشركة العمل على تخفيض حجم السلبيات المؤثرة على مقدرة الشركة على الإستمرار، وعلم مراقب الحسابات بمجهود الإدارة يقلل من حكم مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية.

وبشأن الدراسات التى تناولت مسئولية مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية، يذكر Arens et al.,(2014) أن مراقب الحسابات مسئول عن إبداء رأى فنى محايد عن مدى صدق وعدالة القوائم المالية، والإفصاح عن نتائج عملية المراجعة فى تقريره لزيادة درجة المصداقية فى القوائم المالية المنشورة. وهو ما تؤكده دراسة Funcke (2015) من أن تقرير المراجعة هو الوسيلة الأساسية التى يوصل من خلالها مراقب الحسابات المعلومات لأصحاب المصالح، وذلك بإفتراض أن المنظمة الخاضعة للمراجعة قادرة على الإستمرار فى المستقبل لمدة سنة واحدة على الأقل من تاريخ إصدار القوائم المالية محل المراجعة. فإذا حدث أى إنتهاك لفرض الإستمرارية على مراقب الحسابات تعديل رأيه فى تقريره بسبب الإستمرارية.

كما تذكر الدراسات (Feldmann & Read,2010;2013; Bruynseels et al.,2013; Georgiades, 2014; Kiss et al., 2015; Maffei et al., 2020) أن مراقبى الحسابات مسئولين عن تقييم مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لإفتراض الإستمرارية المحاسبى عند إعداد القوائم المالية، وذلك بناء على أدلة المراجعة التى تم الحصول عليها ولمدة عام من تاريخ إعداد القوائم المالية للشركة. ومن المرجح أن يتنبأ الرأى المعدل لمراقب الحسابات بإفلاس الشركة كإنذار مبكر للشركة، وهو مايتفق مع المعيار (ISA 570) حيث أشار لمسئولية مراقب الحسابات عن إستخدام حكمه المهنى فى تقييم مدى ملاءمة إستخدام الإدارة لفرض الإستمرارية عند إعداد القوائم المالية. وهو يعنى بذلك

ترك مساحة للتقييم المهنى للمراجع، وإستخدام الخبرة الشخصية ومع ذلك لم يحدد المعيار كيفية تنفيذ ذلك.

كما توصلت بعض الدراسات(العمودى، ٢٠٠١؛ المومنى وزياد، ٢٠٠٨؛ Constantinides, 2002) إلى أن قدرة مراقب الحسابات على إكتشاف مؤشرات الشك فى الإستمرارية يعد من أكثر العوامل تأثيراً على قدرته على تقييم مقدرة الشركة على الإستمرار، مثل: مؤشرات التعثر المالى، وعليه إستخدام مزيد من الإجراءات التحليلية لإكتشاف هذا التعثر أو الفشل المالى. كما أن وجود دعاوى قضائية ضد الشركة، أو عدم القدرة على سداد القروض، من العوامل الهامة التى تساعده على تقييم المقدرة على الإستمرارية.

كما أشارت بعض الدراسات (Behn et al., 2001; Goh et al.,2013; Vermeer et al., 2013; Gutierrez et al.,2015; Galizo& Sole, 2016) إلى أن هناك العديد من المؤشرات التى يستدل منها ويستخدمها مراقب الحسابات للتعرف على إحتمالات إفلاس الشركة، وبالتالى عدم المقدرة على الإستمرار، ومنها: تكرار حدوث الخسائر وهو يمثل متغير يفسر إحتمال حدوث الإفلاس، ويستخدم المراجع معه تحليل النسب المالية للتعرف على مدى إستمرارية الشركة، وتقييم خطط الإدارة للإجراءات المستقبلية، وخطط إصدار الأسهم، والإقتراض الإضافى الذى تقوم به الإدارة، ووجود أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية، والضغوط المالية، وعدم مقدرة الشركة على سداد إلتزاماتها فى مواعيدها، وإعادة هيكلة القروض، والإتجاه نحو التصفية. تعد مؤشرات هامة يأخذها مراقب الحسابات فى إعتباره للتعرف على مدى ملاءمة فرض الإستمرارية بالشركة.

كما تؤكد بعض الدراسات(Bruynseels et al.,2013; Carson et al., 2013) على أن مراقب الحسابات يعتمد على المعلومات التى يحصل عليها من خلال إجراءات المراجعة عند تقييم الإستمرارية، مع مراعاة الظروف الحالية والمستقبلة وكذلك الأحداث اللاحقة المرتبطة بالشك فى مقدرة الشركة على الإستمرارية، والإفصاح عن ما توصل إليه من نتائج فى تقريره من خلال إبداء رأى معدل فى تقريره.

ويذكر العبادى(٢٠١٠) أنه إذا أفلست الشركة بسبب ظروف مفاجئة لم يسبقها أى مؤشرات تدل عليها حتى تاريخ صدور تقرير مراقب الحسابات، فإنه لايعتبر مسئولاً عن ذلك. أما إذا كان هناك شكوك ظاهرة ولم تفصح عنها القوائم المالية وكذلك تقرير مراقب الحسابات، يصبح مراقب الحسابات مقصراً ويتحمل المسئولية عن ذلك. وفى حالة إبداء مراقب الحسابات لرأى غير معدل على القوائم

المالية فى تقريره، فإن ذلك يعنى أنه يقدم تأكيداً معقولاً حول إستمرارية الشركة لمدة سنة من تاريخ صدور القوائم المالية للشركة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى ضرورة توسيع مسئوليات مراقب الحسابات بشأن التنبؤ بإستمرارية الشركة، من خلال تعديل المعيار المصرى رقم(٥٧٠) الصادر عام ٢٠٠٨ والذى يعد مطابقاً للإصدار الصادر عن المعيار الدولى عام ٢٠٠٤ والذى تم تعديله عدة مرات حتى تم إصدار المعيار الدولى(ISA 570) لعام ٢٠١٥ والذى يوسع من مسئوليات مراقب الحسابات بشأن تقييم مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لإفتراض الإستمرارية، كما يجب توفيقه مع بيئة الممارسة المهنية فى مصر.

### ٦-١-٣ تحليل العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية وإشتقاق فروض البحث

تؤثر أوجه الضعف الجوهرية على العديد من النواحى لدى الشركات وتقرير مراقب الحسابات على حد سواء، فمن جهة الشركات؛ تؤثر على القيمة السوقية لها، حيث تذكر الدراسات (Ettredge etal., 2006; Cheng et al., 2013; Chen &Kam, 2017; Oradi et al., 2020) أن وجود أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية يؤدى إلى إنخفاض جودة التقارير المالية، وإنخفاض كفاءة الإستثمار، وبالتالى زيادة المخاطر وإنخفاض القيمة السوقية للأسهم، وإنهيار أسعار الأسهم مما ينعكس سلباً على القيمة السوقية للشركات.

وتتفق معها دراسات (Gordon & Wilford, 2012; Hammersley et al., 2012) فى أن الشركات التى لديها أوجه ضعف جوهرية تؤثر على درجة جودة الحوكمة بالشركات، وعلى جودة أرباح الشركات، والتى تؤثر بدورها على القيمة السوقية لهذه الشركات.

كما تؤثر أوجه الضعف الجوهرية على مخاطر الأعمال وزيادة عدد الإنحرافات، فقد توصلت بعض الدراسات(Bentley et al., 2013; Khairal et al., 2016; Bentley-Good et al., 2017) إلى أن تقييم مخاطر الأعمال يجب أن يتم فى ضوء إستراتيجية الأعمال، والخصائص التشغيلية للعميل، والهيكل التنظيمى ودرجه تعقد الأعمال، كما أن الفشل فى الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية يسبب فشل للشركات، كما يسمح بحدوث أخطاء مادية غير متعمدة يصعب كشفها، ويساهم فى إرتكاب التلاعب ووجود فرص لسوء إستخدام أصول الشركات.

كما تؤثر على قيمة الإستثمارات والمستحقات والتدفقات النقدية، حيث توصلت بعض الدراسات(Chan et al., 2008; Sun, 2015; Lu, 2020) إلى أن الإفصاح عن أوجه ضعف جوهرية فى تقرير الشركة يؤدى إلى تناقص الإستثمارات الموجهة للشركة، وإنخفاض جودة المستحقات

نتيجة وجود أخطاء فى المعلومات المتاحة للمستثمرين، مما يقلل من درجة الثقة فى التقارير المالية وإرتفاع مخاطر الأعمال. كما يؤثر على التدفقات النقدية المتوقعة، وبالتالى يؤثر على قرارات تخصيص رأس المال والإستثمارات الجديدة.

أما من جهة تأثير أوجه الضعف الجوهرية على تقرير مراقب الحسابات، فقد توصلت بعض الدراسات (أبوميالة،٢٠١٧؛ Bakarich & Baranek, 2020; Barr-Pulliam et al., 2020) إلى أن أغلبية أراء المراجعين السلبية كانت بسبب تكرار حدوث أوجه الضعف الجوهرية، حيث تنخفض الثقة فى التقارير المالية. لأن عدم تقييم مراقب الحسابات لأوجه الضعف الجوهرية يؤثر على أدائه ويفقده سمعته المهنية.

كما تذكر بعض الدراسات(Barr-Pulliam etal., 2020; Li et al., 2020) أنه كلما زادت معرفة مراقب الحسابات بوجود أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية للشركة، زاد مجهوده نحو تحديد هذه التحريفات فى التقارير المالية، مما يؤثر على طبيعة وتوقيت ومدى إجراءات المراجعة لإختبارات تفاصيل الأرصدة والعمليات.

وتوصلت بعض الدراسات(Baatwah et al., 2015; Liu & Huang, 2020) إلى أن تغيير مراقب الحسابات يساعد على كشف أوجه الضعف الجوهرية ويعمل على تصحيحها. والتخصص الصناعى للمراجع يساعد على تصحيح أوجه الضعف الجوهرية، كما أن تأهيل وخبرة العاملين بالشركة يساعد على إصلاح أوجه الضعف الجوهرية فى الرقابة الداخلية. وأن وجود مديرين تنفيذيين ذوى خبرة مالية ومحاسبية يحسن من مستوى الرقابة الداخلية مما يحسن من جودة التقارير المالية ويخفض من مخاطر الأعمال.

ومن الناحية الأكاديمية، نجد القليل من الدراسات فى مصر تعرضت لأثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على الشركات وتقرير مراقب الحسابات. فقد توصلت دراسة عبد الغنى(١٩٩٨) إلى عدم إدراك مراقبى الحسابات لأهمية تطبيق هيكل الرقابة الداخلية وفقاً لإطار COSO ، ورفضهم للإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية فى تقارير لأطراف خارج الشركة خوفاً من تحمل مسئوليات قانونية أعلى. كما تناولت دراسة حسن (١٩٩٩) مشاكل الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية للرقابة الداخلية للأطراف الخارجية، وضرورة الإفصاح عنها لتوفير ثقة للمستثمرين والمتعاملين فى سوق الأوراق المالية. وأكدت دراسة غالى(٢٠٠١) ذلك من خلال المطالبة بإعداد تقارير عن فعالية هيكل الرقابة الداخلية، مع ضرورة إلزام الشركات فى مصر بإعداد هذه التقارير. وتعرضت دراسة عبدالرحمن(٢٠٠٣) لضرورة تطبيق أساليب الحوكمة فى الشركات المصرية، والتى

تعزز إصدار تقارير عن أوجه الضعف الجوهرية فى الرقابة الداخلية كأداة رقابية وأداة إتصال مع أصحاب المصالح. وقد تناولت دراسات على( ٢٠٠٥؛٢٠٠٦) وجود طلب على خدمات مراقب الحسابات بشأن التقرير عن إفصاح الإدارة عن هيكل الرقابة الداخلية، ممايضفى عليها الثقة أمام أصحاب المصالح، حيث أن لهذا التقرير منافع إيجابية، ويترتب عليه زيادة الثقة فى الإفصاح فى تقارير الإدارة وزيادة قدرة السوق على جذب المستثمرين الأجانب.

وإهتمت العديد من الدراسات بالتعرف على أثر وجود أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على إصدار مراقبى الحسابات لأراء معدلة بشأن الإستمرارية، حيث توصلت دراسة Setiyawati (2016) إلى أن هناك علاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية وإبداء المراجع لرأى معدل بشأن الإستمرارية سواء فى سنة إصدار القوائم المالية أو السنة التالية لإصدارها. ولذلك سيتم تقسيم الدراسات إلى مجموعتين؛ المجموعة الأولى: تتناول الدراسات الخاصة بأثر وجود أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة إصدار القوائم المالية. والمجموعة الثانية: تتناول الدراسات الخاصة بأثر وجود أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لإصدار القوائم المالية.

**وبالنسبة للمجموعة الأولى؛** فقد إتفق البعض (Greenlee et al., 2007; Jiang et al., 2010; Petrovits et al., 2011; Feng, 2020) على أن وجود أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية يزيد من مخاطر المراجعة وخاصة خطر الرقابة، وخطر التقاضى مما يزيد من تكلفة عملية المراجعة ومجهود المراجع، ويزيد من إحتمال حدوث إفلاس للشركة فى السنة التالية مما يجعل المراجعين يميلون أكثر نحو إصدار أراء معدلة بشأن الإستمرارية فى هذه الشركات.

وتتفق بعض الدراسات (Gissel et al., 2010; Carson et al., 2013; Svanberg & Ohman, 2014) على أن وجود أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية قد يعرض الشركة لمخاطر الأعمال والتعثر المالى، والذى قد يعيق الشركة عن الإستمرار ويعرضها للتصفية فى الأجل القصير، مما يدفع المراجعين لإصدار أراء معدلة بشأن الإستمرارية فى التقرير. ونتيجة لذلك يقوم كثير من العملاء بتغيير مراقب الحسابات فى السنة التالية لصدور هذا التقرير.

وحصلت بعض الدراسات (Francis & Krishnan, 1999; Doyle et al., 2007; Jiang et al.,2010) على دليل بأن الشركات التى تعانى من وجود أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية تزيد لديها مخاطر الأعمال، وإرتفاع إحتمال حدوث إدارة أرباح وسلوك إنتهازى للإدارة، لأن

الإدارة سيكون لديها قدرة أكبر على كسر إجراءات الرقابة وإساءة إستخدام الأصول أو التضليل فى التقارير المالية بغرض إخفاء إفلاس وشيك عن المستثمرين المحتملين، مما يقلل من درجة الموثوقية فى التقارير المالية، ويزيد من تعرض مراجعى الحسابات لمخاطر التقاضى وزيادة تحملهم للمسئوليات القانونية، الأمر الذى يدفعهم إلى إصدار أراء معدلة بشأن الإستمرارية فى تقارير المراجعة.

وتؤكد بعض الدراسات(Doyle et al., 2007; Ashbaugh-Skaife et al., 2009) على أن تقرير مراقب الحسابات يجب أن يفصح عن أى أوجه ضعف جوهرية فى الرقابة الداخلية، وماهية الإجراءات التصحيحية المتخذة بشأنها، وعند وجود أوجه ضعف جوهرية يتطلب ذلك من مراقب الحسابات إبداء رأى معدل بشأن الإستمرارية، مما يزيد من المسئولية القانونية التى يتحملها والدعاوى القضائية المرفوعة ضده، إذا ما فشل فى إبداء رأى صحيح فى تقريره بشأن الإستمرارية.

كما يرى البعض (Hammersley et al.,2008; Ashbaugh-Skaife et al.,2009; Lopez et al., 2009; Johnstone et al., 2011; Wu&Tuttle, 2014; Earley, 2015; Brasel et al., 2016; Barr-Pulliam et al., 2020) أن وجود أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية يؤدى إلى إنخفاض أسعار الأسهم، وإرتفاع تكلفة رأس المال، وزيادة معدل دوران الإدارة، وزيادة مخاطر الأعمال، وعدم دقة البيانات المالية المنشورة، وإنخفاض مستوى شفافية التقارير المالية، وإنخفاض القدرة على التنبؤ بالأرباح والإستدامة، مما يترتب عليه تعديل مراقب الحسابات لرأيه فى تقريره عن السنة التى حدث فيها أى من أوجه الضعف المذكورة. ونتيجة إصدار رأى معدل فى تقرير مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية فقد توصلت بعض الدراسات (Carcello & Palmrose, 1994; Geiger & Raghunanden, 2002) إلى أن ذلك يقلل من إحتمالات تعرض مراقب الحسابات للدعاوى القضائية المرفوعة ضده، كما يقلل من إحتمالات حدوث مفاجأت بشأن إفلاس الشركات.

وتوصلت دراسة (Myers et al., (2013 إلى أن وجود أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية يجعل مراقب الحسابات يعدل من رأيه بشأن الإستمرارية مستخدماً فى ذلك حكمه الشخصى عند تقييم مدى إستمرارية الشركة، والذى يترتب عليه أحد نوعين من الأخطاء؛ النوع الأول: يعرف بالقبول الخاطئ (ويعنى إصدار تقرير غير معدل بشأن الإستمرارية ومع ذلك تتعثر الشركة فى الفترات التالية)، أوالنوع الثانى: ويعرف بالرفض الخاطئ (ويعنى إصدار تقرير معدل بشأن الإستمرارية ومع ذلك تستمر الشركة دون تعثر فى الفترات التالية).

والخلاصة أن هناك تأثير لوجود أوجه الضعف الجوهرية على كل من الشركة ورأى مراقب الحسابات فى تقريره عن أوجه الضعف الجوهرية خاصة فيما يتعلق بمدى مقدرة الشركة على

الإستمرارية، وهو مايعد تطوراً كبيراً فى مسئوليات كل من الإدارة ومراقب الحسابات تجاه الرقابة الداخلية بهدف زيادة المصداقية والثقة فى التقارير المالية للشركات.

لذلك يتوقع الباحث أن يكون هناك تأثير لأوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية، وذلك بإفتراض ثبات العوامل الأخرى التى قد تؤثر على هذه العلاقة على حالها. وبالتالى يتم إشتقاق فرض البحث الأول الرئيسى($H_1$) على النحو التالى:

**$H_1$: تؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

وتوصلت بعض الدراسات (Sun, 2015; Li et al., 2020; Maffei et al., 2020) إلى وجود تأثير لإختلاف نوع الصناعة المميزة لنشاط الشركة الرئيسى فى حالة الشركات المتخصصة فى صناعة معينة، وكذلك درجة ملموسية الأصول كمقياس لكثافة رأس المال، على العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار فى الشركات، وبالتالى يتم إشتقاق الفروض الفرعية التالية:

**$H_{1a}$: يختلف تأثير أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار بإختلاف نوع الصناعة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

**$H_{1b}$: يختلف تأثير أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار بإختلاف درجة ملموسية الأصول فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

**وبشأن المجموعة الثانية من الدراسات؛** فقد إتفق البعض (Tuckman & Chang, 1991; Rosner,2003;Leone & Van Horn, 2005; Jonas et al., 2006; Ashbaugh-Skaife et al., 2009; Vermeer etal., 2013; Khairul et al., 2016; Feng, 2020) على أن وجود العديد من المؤشرات التى تعبر عن أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية، تجعل المراجع يبدى رأياً معدلاً فى تقريره بشأن الإستمرارية عن السنة الحالية، وفى الأغلب يظل تأثيرها على رأيه للسنة التالية لسنة حدوث أوجه الضعف الجوهرية، نظراً لصعوبة إصلاح هذه العيوب خلال السنة التالية. وتعد أوجه الضعف التالية من أكثر المؤشرات المؤثرة على رأى المراجع المعدل عن سنتين متتاليتين ومنها:

- ضعف الأداء المالى للشركة ومايترتب عليه من التأخر فى سداد الإلتزامات، وعدم توفر السيولة، وإنخفاض الأرباح فى الأجل القصير، مما يترتب عليه عدم القدرة على توليد تدفقات نقدية لازمة لسير العمليات التشغيلية.
- تكرار حدوث خسائر تشغيلية لعامين متتاليين دليل على إحتمال وجود تلاعب إدارى ووجود أزمة مالية بالشركة.
- حجم مكتب المراجعة، فقد تبين أن المكاتب الكبيرة يكون لديها الخبرة والتدريب الكافى والذى يمكنها من التعرف على مدى وجود أوجه ضعف جوهرية بمايمكنها من تعديل الرأى فى التقرير بشأن الإستمرارية عن السنة الحالية والسنة التالية لها.
- إرتفاع تكاليف رأس المال، وبالتالى إرتفاع تكاليف الإقتراض مما يصعب من الوصول إلى سوق رأس المال، وتفاقم الوضع المادى السيء للشركة مما يجعل مراقب الحسابات يعدل رأيه بشأن الإستمرارية عن عامين متتاليين.
- وجود حالات إحتيال فى الشركة، مما يعرض المراجع لمخاطر التقاضى والشك فى إستمرارية الشركة، يجعله يبدى رأياً معدلاً عن السنة الحالية والسنة التالية تحسباً لإستمرار وجود الإحتيال.
- وجود حالات تلاعب، أو إساءة إستخدام الأصول بالشركة، تعد بمثابة مؤشرات لوجود شك جوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرار، ويؤدى لإصدار رأياً معدلاً بشأن الإستمرارية فى السنة الحالية والسنة التالية لها.

ولذلك يتوقع الباحث أن يكون هناك تأثير لأوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار، وذلك بإفتراض ثبات العوامل الأخرى التى قد تؤثر على هذه العلاقة على حالها. وبالتالى يتم إشتقاق فرض البحث الثانى الرئيسى($H_2$)على النحو التالى:

**$H_2$: تؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

وتوصلت بعض الدراسات (Sun, 2015; Li et al., 2020; Maffei et al., 2020) إلى وجود تأثير لإختلاف نوع الصناعة المميزة لنشاط الشركة الرئيسى فى حالة الشركات المتخصصة فى صناعة معينة، وكذلك درجة ملموسية الأصول كمقياس لكثافة رأس المال، على العلاقة بين أوجه

الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار والسنة التالية لها فى الشركات، وبالتالى يتم إشتقاق الفروض الفرعية التالية:

**$H_{2a}$: يختلف تأثير أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار بإختلاف نوع الصناعة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

**$H_{2b}$: يختلف تأثير أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار بإختلاف درجة ملموسية الأصول فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

## ٦-٢ نموذج ومنهجية البحث

يعرض الباحث لنموذج البحث ومنهجيته فى هذه الفرعية، كالتالى:

### ٦-٢-١ نموذج البحث

يظهر نموذج البحث فى ظل التحليل الأساسى كما يلى:

(نموذج البحث فى ظل التحليل الأساسى)
(شكل رقم ١)

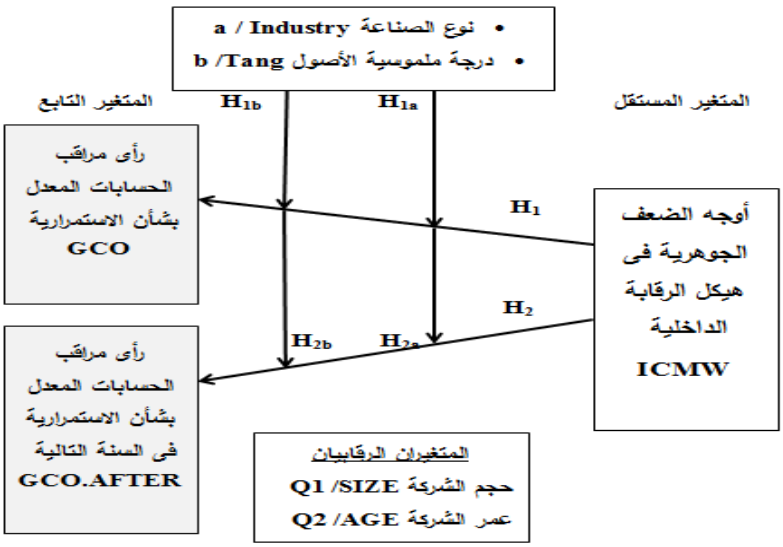


المصدر: من إعداد الباحث

### ٦-٢-٢ منهجية البحث

تتناول هذه الجزئية كلا من: هدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وأدوات وإجراءات الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة، ونتائج إختبارات فرض البحث الرئيسى، والفروض الفرعية، وذلك على النحو التالى:

#### ٦-٢-٢-١هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث الرئيسى، والفروض الفرعية، ومن ثم إيجاد دليل عملى على ما إذا كان هناك أثر لأوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية للشركات المصرية المقيدة بالبورصة (Vermeer etal.,2013; Sun, 2015; Li etal., 2020;Liu & Huang,2020;Oradi etal.,2020)

#### ٦-٢-٢-٢ مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، كما تم إستبعاد المؤسسات المالية من مجتمع الدراسة حيث تخضع لقواعد تنظيمية ورقابية وقواعد إفصاح خاصة بها، وذلك قياساً على عبد الغنى (٢٠١٧). وقد تم إختيار عينة عشوائية من هذه الشركات والتى يشترط فيها توافر القوائم المالية والإيضاحات المتممة لها، حيث تم إستخدام المعادلة التالية:

$$n = \frac{N * p * (1-p)}{N * \frac{d^2}{Z^2} + p(1-p)}$$

حيث؛ N : حجم المجتمع، وهى عدد الشركات غير المالية المقيدة فى البورصة المصرية وتساوى ٢٦٨ شركة،p: هى نسبة وجود الظاهرة محل الدراسة، ويتم تحديد قيمتها بشكل تعسفى ٥٠، نظراً لصعوبة تقديره والحصول عليه قبل إجراء الدراسة، وذلك قياساً على Stephanie Glen (2020)،d: هى نسبة الخطأ المسموح بها فى التقدير وتساوى ١٠% ،Z: هى الدرجة المعيارية المساوية لمستوى الثقة ٩٥% وهى ١,٩٦، فى هذه الحالة نحصل على حجم عينة تساوى ٧١ مفردة . أما إذا إستخدمنا طريقة Slovin's Formula من خلال المعادلة الأتية:

$$n = \frac{N}{1 + N e^2}$$

(Slovin's Formula, https://prudencexd.weebly.com/index.html)

حيث؛ **e**: هى نسبة الحظأ الحدية المسموح بها فى التقدير وتساوى ١٠%. وفى هذه الحالة نحصل على حجم عينة يساوى ٧٢ مفردة، ولزيادة الدقة إستخدم الباحث حجم عينة ٨٠ مشاهدة فى السنة

الحالية ٢٠١٨، والسنة التالية للإختبار ٢٠١٩، والسنة السابقة للإختبار ٢٠١٧. وبذلك بلغ عدد الشركات فى العينة (٨٠) شركة سنوياً، بإجمالى عدد مشاهدات (٢٤٠) مشاهدة.

**٦-٢-٢-٣ أدوات وإجراءات الدراسة**

تم الحصول على القوائم المالية السنوية الكاملة، والإيضاحات المتممة لها، من خلال موقع مباشر مصر ومواقع الشركات على شبكة الإنترنت، والتى بلغت (٨٠) شركة عن سنة ٢٠١٨، والسنة السابقة ٢٠١٧، وكذلك السنة التالية ٢٠١٩، والتى تمثل فترة إجراء الدراسة، وذلك قياساًعلى (راشد،٢٠١٠؛ عبد الغنى، ٢٠١٧؛ Rutledge et al.,2015).

**٦-٢-٢-٤ توصيف وقياس متغيرات الدراسة**

تم توصيف هذه المتغيرات وقياسها على النحو التالى:

| المتغير | نوعه | توصيفه | قياسه | المرجع |
|---|---|---|---|---|
| أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ICMW | مستقل | تشير لوجود خلل فى تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية على التقارير المالية بحيث يكون هناك إمكانية معقولة أن التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية السنوية لن يتم منعها أو إكتشافها فى الوقت المناسب. | كمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) إذا أشارت نتائج أى نموذجين أو أكثر من نماذج إكتشاف إحتمال وجود الغش بالقوائم المالية نموذج Altman Z- Score، ونموذج P- Score، ونموذج Beneish M-Score إلى وجود الغش، و(٠) عدا ذلك. أو وجود رأى متحفظ أومعاكس للسنة السابقة (١) و (٠)عدا ذلك. | Jiang et al., 2010; Vermeer et al., 2013; Sun, 2015; Maffei et al., 2020; Li et al., 2020; Oradi et al., 2020; زكى،٢٠١٨ |
| رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية GCO | تابع | أن يكون تقريرمراقب الحسابات قد تم تعديله، سواء بإضافة فقرة تخص الإستمرارية فى التقرير النظيف، أو إبداء رأى متحفظ بسبب الإستمرارية. | كمتغير وهمى يأخذ القيمة(١) فى حالة إذا كان تقرير مراقب الحسابات معدلاً بسبب الإستمرارية و(٠) عدا ذلك. | Vermeer etal., 2013; Sun, 2015, Li et al., 2020; Liu & Huang, 2020, Oradi et al., 2020 |
| رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن | تابع | أن يكون تقريرمراقب الحسابات قد تم تعديله، سواء بإضافة فقرة | كمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) فى حالة إذا كان تقرير مراقب | Sun, 2015; Rasmini & Masdiantin, 2018; Oradi et al., 2020 |

| المتغير | نوعه | توصيفه | قياسه | المرجع |
|---|---|---|---|---|
| الإستمرارية فى السنة التالية GCO _ AFTER | | تخص الإستمرارية فى التقرير النظيف أو إبداء رأى متحفظ بسبب الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار. | الحسابات معدلاً بسبب الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار و(٠)عدا ذلك. | |
| نوع الصناعة IND | معدل | الصناعة المميزة لنشاط الشركة الرئيسى. | كمتغير وهمى يأخذ القيمة (١) فى حالة إذا كانت الشركة متخصصة فى صناعة معينة و(٠)عدا ذلك. | Maffei et al., 2020 |
| درجة ملموسية الأصول TANG | معدل | مقياس لكثافة رأس المال يعكس نسبة الأصول الإنتاجية المملوكة للشركة، ويستخدم للتحكم فى فرص الإستثمار فى الأصول الثابتة | بنسبة إجمالى الأصول الثابتة الملموسة إلى إجمالى الأصول فى نهاية السنة الحالية. | Sun, 2015; Li et al., 2020 |
| حجم الشركة SIZE | رقابى | إحدى الخصائص التشغيلية المميزة للشركة التى تحدد قدرة وطاقة الشركة، المتولدة من الموارد البشرية والمادية والتكنولوجية بالشركة والتى تساعد على تحقيق أهدافها المالية وغير المالية فى الأجل القصير والمتوسط والطويل وخلق ميزة تنافسية وإمتلاك حصة سوقية أكبر من سوق المنتج والتى يتم الإعتماد عليها لتفسير الإختيار المحاسبى بين البدائل المرتبطة بوظيفة القياس ودرجة الإفصاح المحاسبى. | باللوغاريتم الطبيعى لإجمالى القيمة الدفترية للأصول. | Jiang et al., 2010; Vermeer et al., 2013; Maffei et al., 2020; زكى ٢٠١٨، |
| عمر الشركة AGE | رقابى | فترة وجود الشركة فى السوق وهى الفترة بين تأسيس الشركة حتى سنة الإختبار محل الدراسة. | باللوغاريتم الطبيعى لعدد السنوات منذ تأسيس الشركة وحتى سنة الدراسة. | |

| المتغير | نوعه | توصيفه | قياسه | المرجع |
|---|---|---|---|---|
| الخسارة LOSS | رقابى | إذا حققت الشركة خسارة عن سنتين متتاليتين. | متغير وهمى يأخذ القيمة (١) فى حالة أن حققت الشركة خسارة عن سنتين متتاليتين و(٠) عدا ذلك. | Jiang et al., 2010; Oradi et al., 2020 |

**٦-٢-٢-٥ نتائج إختبارات فروض البحث**

تم إستخدام مستوى معنوية ٥% كقاعدة للقرار بحيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل إذا كانت قيمة P-Value أقل من ٥% والعكس. وذلك قياساً على (عبد الغنى، ٢٠١٧؛ Akhalumeh, 2017). وذلك على النحو التالى:

**أ- نتائج اختبار الفرض الأول للبحث ($H_1$)**

يستهدف الفرض الأول اختبار ما إذا كانت أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية تؤثر على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويتم اختباره بالإعتماد على نموذج الإنحدار اللوجيستى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCO_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \varepsilon_{it}$$

**حيث:** تعبر ($GCO_{it}$) عن رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية للشركة (i) فى السنة (t)، وتشير ($ICMW_{it}$) لأوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية للشركة (i) فى السنة (t)، ويمثل $\varepsilon_{it}$ الخطأ العشوائى.

ولاختباره تم تحويله لصيغة فرض العدم كالتالى:

**$H_0$: لاتؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

**وتوضح الجداول التالية نتيجة اختبار الفرض**

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .875[a] | .766 | .763 | .2447 |

**ANOVA[a]**

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Regression | 15.278 | 1 | 15.278 | 255.093 | .000[b] |
| Residual | 4.672 | 78 | .060 | | |
| Total | 19.950 | 79 | | | |

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| (Constant) | .049 | .038 | | 1.276 | .206 |
| ICMW | .874 | .055 | .875 | 15.972 | .000 |

يتضح من الجداول السابقة أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%. **ويتم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض الرئيسى البديل $H_1$** حيث 000. = P– Value وهى أقل من مستوى المعنوية المقبول ٥%، وبالتالى تؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات السابقة (Wu & Tuttle, 2014; Earley, 2015; Brasel et al., 2016; Barr-Pulliam et al., 2020)، وهو مايؤيده الباحث أيضاً بأن وجود أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية يترتب عليه إنخفاض أسعار الأسهم، وإرتفاع تكلفة رأس المال، وزيادة معدل دوران الإدارة، وزيادة مخاطر الأعمال، وعدم دقة البيانات المالية المنشورة، وإنخفاض مستوى شفافية التقارير المالية، وإنخفاض القدرة على التنبؤ بالأرباح والإستدامة، مما يترتب عليه تعديل مراقب الحسابات لرأيه فى تقريره عن السنة التى حدث فيها أى من أوجه الضعف المذكورة.

**ب- نتائج اختبار الفرض الثانى للبحث ($H_2$)**

يستهدف الفرض الثانى اختبار ما إذا كانت أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية تؤثر على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويتم اختباره بالإعتماد على نموذج الإنحدار اللوجيستى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCO_AFTER_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \varepsilon_{it}$$

**حيث:** تعبر ($GCO_AFTER_{it}$) عن رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية للشركة (i) فى السنة التالية لسنة الإختبار(t)، وتشير ($ICMW_{it}$) لأوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية للشركة (i) فى السنة (t)، ويمثل $\varepsilon_{it}$ الخطأ العشوائى.

ولاختباره تم تحويله لصيغة فرض العدم كالتالى:

**$H_0$: لاتؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

وتوضح الجداول التالية نتيجة اختبار الفرض:

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .801[a] | .642 | .637 | .3030 |

**ANOVA[a]**

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Regression | 12.828 | 1 | 12.828 | 139.757 | .000[b] |
| Residual | 7.159 | 78 | .092 | | |
| Total | 19.987 | 79 | | | |

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| (Constant) | .122 | .047 | | 2.577 | .012 |
| ICMW | .801 | .068 | .801 | 11.822 | .000 |

يتضح من الجداول السابقة أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%. **ويتم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض الرئيسى البديل $H_2$** حيث P- Value = .000 وهى أقل من مستوى المعنوية المقبول ٥%، وبالتالى تؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وهذه النتيجة تتفق مع بعض الدراسات السابقة (Tuckman & Chang, 1991 ; Rosner, 2003; Leone & VanHorn, 2005; Jonas et al., 2006; Ashbaugh-Skaife et al., 2009; Vermeer etal., 2013; Khairul et al., 2016; Feng, 2020)، وهو مايؤيده الباحث أيضاً بأن هناك العديد من المؤشرات التى تعبر عن أوجه ضعف جوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية، تجعل المراجع يبدى رأى معدل فى تقريره بشأن الإستمرارية عن السنة الحالية، وفى الأغلب يظل تأثيرها على رأيه للسنة التالية لسنة حدوث أوجه الضعف الجوهرية نظراً لصعوبة إصلاح هذه العيوب خلال السنة التالية.

**ج- نتائج اختبار الفرض الفرعى ($H_{1a}$) الخاص بنوع الصناعة فى سنة الإختبار**

يستهدف الفرض الفرعى $H_{1a}$ اختبار ما إذا كان تأثير أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار يختلف بإختلاف نوع الصناعة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويتم اختباره بالإعتماد على نموذج الإنحدار اللوجيستى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCO_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \beta_2 IND + \beta_3 (IND * ICMW_{it}) + \varepsilon_{it}$$

**حيث:** تعبر $(IND * ICMW_{it})$ عن متغير تفاعلى لنوع الصناعة مع أوجه الضعف الجوهرية بالرقابة الداخلية، وباقى المتغيرات كما تم تعريفها سلفاً.

ولاختباره تم تحويله لصيغة فرض العدم كالتالى:

**$H_0$: لايختلف تأثير أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار بإختلاف نوع الصناعة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

وتوضح الجداول التالية نتيجة اختبار الفرض:

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .877[a] | .769 | .760 | .2461 |

**ANOVA[a]**

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Regression | 15.346 | 3 | 5.115 | 84.430 | .000[b] |
| Residual | 4.604 | 76 | .061 | | |
| Total | 19.950 | 79 | | | |

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| (Constant) | -5.607E-15 | .100 | | .000 | 1.000 |
| ICMW | 1.000 | .137 | 1.001 | 7.302 | .000 |
| IND | .057 | .109 | .042 | .525 | .601 |
| IND* ICMW | -.151 | .150 | -.148 | -1.009 | .316 |

يتضح من الجداول السابقة أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%. **ويتم قبول فرض العدم ومن ثم رفض الفرض $H_{1a}$** ، والمتغير التفاعلى IND *ICMW غير معنوى، حيث .601 = P– Value وهى أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%.

**د- نتائج اختبار الفرض الفرعى ($H_{1b}$) الخاص بدرجة ملموسية الأصول فى سنة الإختبار**

يستهدف الفرض الفرعى $H_{1b}$ اختبار ما إذا كان تأثير أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار يختلف بإختلاف درجة ملموسية الأصول فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويتم اختباره بالإعتماد على نموذج الإنحدار اللوجيستى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCO_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \beta_2 TANG + \beta_3 (TANG * ICMW_{it}) + \varepsilon_{it}$$

**حيث:** تعبر $(TANG * ICMW_{it})$ عن متغير تفاعلى لدرجة ملموسية الأصول مع أوجه الضعف الجوهرية بالرقابة الداخلية، وباقى المتغيرات كما تم تعريفها سلفاً.

ولاختباره تم تحويله لصيغة فرض العدم كالتالى:

**$H_0$: لايختلف تأثير أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار بإختلاف درجة ملموسية الأصول فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

وتوضح الجداول التالية نتيجة اختبار الفرض:

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .880[a] | .774 | .765 | .2434 |

**ANOVA[a]**

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Regression | 15.449 | 3 | 5.150 | 86.945 | .000[b] |
| Residual | 4.501 | 76 | .059 | | |
| Total | 19.950 | 79 | | | |

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| (Constant) | -.040 | .073 | | -.544 | .588 |
| ICMW | 1.019 | .103 | 1.020 | 9.935 | .000 |
| TANG | .215 | .151 | .110 | 1.426 | .158 |
| TANG*ICMW | -.355 | .214 | -.191 | -1.656 | .102 |

يتضح من الجداول السابقة أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%. **ويتم قبول فرض العدم ومن ثم رفض الفرض $H_{1b}$** ، والمتغير التفاعلى TANG*ICMW غير معنوى ، حيث .158 = P– Value وهى أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%.

**هـ- نتائج اختبار الفرض الفرعى ($H_{2a}$) الخاص بنوع الصناعة فى السنة التالية لسنة الإختبار**

يستهدف الفرض الفرعى $H_{2a}$ اختبار ما إذا كان تأثير أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار يختلف بإختلاف نوع الصناعة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويتم اختباره بالإعتماد على نموذج الإنحدار اللوجيستى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCO_AFTER_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \beta_2 IND + \beta_3 (IND * ICMW_{it}) + \varepsilon_{it}$$

**حيث:** تعبر $(IND * ICMW_{it})$ عن متغير تفاعلى لنوع الصناعة مع أوجه الضعف الجوهرية بالرقابة الداخلية، وباقى المتغيرات كما تم تعريفها سلفاً.

ولاختباره تم تحويله لصيغة فرض العدم كالتالى:

**$H_0$: لايختلف تأثير أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار بإختلاف نوع الصناعة فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

وتوضح الجداول التالية نتيجة اختبار الفرض:

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .803[a] | .645 | .631 | .3055 |

**ANOVA[a]**

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Regression | 12.893 | 3 | 4.298 | 46.034 | .000[b] |
| Residual | 7.095 | 76 | .093 | | |
| Total | 19.987 | 79 | | | |

Coefficients[a]

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| (Constant) | .167 | .125 | | 1.336 | .185 |
| ICMW | .833 | .170 | .833 | 4.902 | .000 |
| IND | -.052 | .135 | -.039 | -.388 | .699 |
| IND* ICMW | -.041 | .186 | -.041 | -.223 | .824 |

يتضح من الجداول السابقة أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%. **ويتم قبول فرض العدم ومن ثم رفض الفرض $H_{2a}$** والمتغير التفاعلى ICMW* IND غير معنوى، حيث 699. = P– Value وهى أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%.

**و– نتائج اختبار الفرض الفرعى ($H_{2b}$) الخاص بدرجة ملموسية الأصول فى السنة التالية لسنة الإختبار**

يستهدف الفرض الفرعى $H_{2b}$ اختبار ما إذا كان تأثير أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار يختلف بإختلاف درجة ملموسية الأصول فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. ويتم اختباره بالإعتماد على نموذج الإنحدار اللوجيستى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCO_AFTER_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \beta_2 TANG + \beta_3 (TANG * ICMW_{it}) + \varepsilon_{it}$$

**حيث:** تعبر $(TANG * ICMW_{it})$ عن متغير تفاعلى لدرجة ملموسية الأصول مع أوجه الضعف الجوهرية بالرقابة الداخلية، وباقى المتغيرات كما تم تعريفها سلفاً.

ولاختباره تم تحويله لصيغة فرض العدم كالتالى:

**$H_0$: لايختلف تأثير أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار بإختلاف درجة ملموسية الأصول فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

وتوضح الجداول التالية نتيجة اختبار الفرض:

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .804[a] | .646 | .632 | .3050 |

**ANOVA[a]**

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Regression | 12.918 | 3 | 4.306 | 46.291 | .000[b] |
| Residual | 7.070 | 76 | .093 | | |
| Total | 19.987 | 79 | | | |

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| (Constant) | .046 | .091 | | .509 | .612 |
| ICMW | .887 | .128 | .887 | 6.906 | .000 |
| TANG | .184 | .189 | .094 | .974 | .333 |
| TANG*ICMW | -.211 | .268 | -.113 | -.784 | .435 |

يتضح من الجداول السابقة أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%. **ويتم قبول فرض العدم ومن ثم رفض الفرض $H_{2b}$** ، والمتغير التفاعلى TANG*ICMW غير معنوى، حيث P- Value = .333 وهى أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%.

**ز- نتائج إدخال المتغيرات الرقابية على العلاقة الرئيسية محل الدراسة فى حالة المتغيرين المعدلين معاً فى سنة الاختبار**

توصلت بعض الدراسات (Jiang et al., 2010 ; Vermeer et al., 2013; Maffei et al., 2020) ، إلى وجود تأثير لإختلاف حجم الشركة، وكذلك عمر الشركة على العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار فى الشركات، فى ظل وجود المتغيرين المعدلين معاً (نوع الصناعة، ودرجة ملموسية الأصول). ويتم إدخال المتغيرات الرقابية على العلاقة الرئيسية محل الدراسة فى حالة المتغيرين المعدلين معاً فى سنة الاختبار، على النحو التالى:

**$Q_{1a}$:** هل يؤثر حجم الشركة على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سياق العلاقة التأثيرية بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

**$Q_{2a}$:** هل يؤثر عمر الشركة على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سياق العلاقة التأثيرية بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

ويتم اختبارها بالإعتماد على نموذج الإنحدار اللوجيستى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCO_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \beta_2 IND + \beta_3 (IND^* ICMW_{it}) + \beta_4 TANG + \beta_5 (TANG^* ICMW_{it}) + \beta_6 SIZE + \beta_7 AGE + \varepsilon_{it}$$

وتوضح الجداول التالية نتيجة اختبار الفرض:

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .882[a] | .778 | .757 | .2479 |

**ANOVA[a]**

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Regression | 15.527 | 7 | 2.218 | 36.106 | .000[b] |
| Residual | 4.423 | 72 | .061 | | |
| Total | 19.950 | 79 | | | |

Coefficients[a]

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| (Constant) | -.259 | .411 | | -.630 | .531 |
| ICMW | 1.149 | .164 | 1.150 | 6.997 | .000 |
| IND | .053 | .113 | .039 | .469 | .641 |
| IND* ICMW | -.146 | .153 | -.143 | -.956 | .342 |
| TANG | .227 | .158 | .115 | 1.436 | .155 |
| TANG*ICMW | -.376 | .225 | -.202 | -1.669 | .100 |
| SIZE | .022 | .038 | .034 | .579 | .565 |
| AGE | -.019 | .138 | -.009 | -.140 | .889 |

يتضح من الجداول السابقة أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%. **وقبول** الفرض الرئيسى **$H_1$** حيث P- Value = .000 وهى أقل من مستوى المعنوية المقبول ٥%، وبالتالى تؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار، مع عدم وجود تأثير للمتغيرات الرقابية، حيث متغير الحجم غير معنوى حيث P- Value = .565 ، وكذلك متغير العمر حيث P- Value = .889 وهى أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%.

**ح- نتائج إدخال المتغيرات الرقابية على العلاقة الرئيسية محل الدراسة فى حالة المتغيرين المعدلين معاً فى السنة التالية لسنة الاختبار**

توصلت بعض الدراسات (Sun, 2015; Li et al., 2020; Oradi et al., 2020) إلى وجود تأثير لإختلاف حجم الشركة، وكذلك عمر الشركة على العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار فى الشركات، فى ظل وجود المتغيرين المعدلين معاً (نوع الصناعة، ودرجة ملموسية الأصول). ويتم إدخال المتغيرات الرقابية على العلاقة الرئيسية محل الدراسة فى حالة المتغيرين المعدلين معاً فى السنة التالية لسنة الاختبار، على النحو التالى:

**$Q_{1b}$:** هل يؤثر حجم الشركة على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سياق العلاقة التأثيرية بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

**$Q_{2b}$:** هل يؤثر عمر الشركة على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سياق العلاقة التأثيرية بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

ويتم اختبارها بالإعتماد على نموذج الإنحدار اللوجيستى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCO_AFTER_{it} = \beta_0 + \beta_1\ ICMW_{it} + \beta_2\ IND + \beta_3\ (IND^*\ ICMW_{it}) + \beta_4\ TANG + \beta_5\ (TANG^*\ ICMW_{it}) + \beta_6\ SIZE + \beta_7\ AGE + \varepsilon_{it}$$

وتوضح الجداول التالية نتيجة اختبار الفرض:

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .815[a] | .664 | .632 | .3053 |

**ANOVA[a]**

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Regression | 13.275 | 7 | 1.896 | 20.342 | .000[b] |
| Residual | 6.712 | 72 | .093 | | |
| Total | 19.987 | 79 | | | |

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| (Constant) | -.545 | .506 | | -1.076 | .285 |
| ICMW | .991 | .202 | .991 | 4.899 | .000 |
| IND | -.034 | .139 | -.025 | -.247 | .806 |
| IND* ICMW | -.067 | .188 | -.066 | -.358 | .722 |
| TANG | .249 | .194 | .126 | 1.280 | .205 |
| TANG* ICMW | -.328 | .278 | -.176 | -1.181 | .242 |
| SIZE | .080 | .047 | .122 | 1.710 | .091 |
| AGE | -.086 | .170 | -.038 | -.507 | .613 |

يتضح من الجداول السابقة أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%. **وقبول** الفرض الرئيسى **H2** حيث P- Value = .000 وهى أقل من مستوى المعنوية المقبول ٥%، وبالتالى تؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار، مع عدم وجود تأثير للمتغيرات الرقابية، حيث متغير الحجم غير معنوى حيث P- Value = .091 ، وكذلك متغير العمر حيث P- Value = .613 وهى أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%.

**٦-٢-٢-٦ التحليل الإضافى**

سيعتمد الباحث على إضافة متغير رقابى جديد هو تحقيق الشركة خسائر عن سنتين متتاليتين (LOSS). وفيما يلى نتائج إختبار الفرضين ($H_1$)، ($H_2$) فى ظل التحليل الإضافى.

**الحالة الأولى:**

$$GCO_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \beta_2 IND + \beta_3 (IND^* ICMW_{it}) + \beta_4 TANG + \beta_5 (TANG^* ICMW_{it}) + \beta_6 SIZE + \beta_7 AGE + \beta_8 LOSS + \varepsilon_{it}$$

وتوضح الجداول التالية نتيجة اختبار الفرض:

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .882[a] | .779 | .754 | .2495 |

**ANOVA[a]**

| Model | | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| 1 | Regression | 15.532 | 8 | 1.941 | 31.201 | .000[b] |
| | Residual | 4.418 | 71 | .062 | | |
| | Total | 19.950 | 79 | | | |

Coefficients[a]

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| (Constant) | -.216 | .439 | | -.493 | .623 |
| ICMW | 1.143 | .166 | 1.144 | 6.865 | .000 |
| IND | .051 | .113 | .037 | .446 | .657 |
| IND* ICMW | -.138 | .156 | -.136 | -.887 | .378 |
| TANG | .227 | .159 | .116 | 1.432 | .157 |
| TANG*ICMW | -.365 | .230 | -.196 | -1.584 | .118 |
| SIZE | .019 | .039 | .029 | .479 | .633 |
| AGE | -.028 | .142 | -.012 | -.194 | .846 |
| LOSS | -.025 | .088 | -.018 | -.288 | .774 |

يتضح من الجداول السابقة أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%. وقبول الفرض الرئيسى $H_1$ حيث P- Value = .000 وهى أقل من مستوى المعنوية المقبول ٥%، وبالتالى تؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار، مع عدم وجود تأثير للمتغيرات الرقابية، حيث متغير الحجم غير معنوى حيث P- Value = .633 ، وكذلك متغير العمر حيث P- Value = .846 ، ومتغير الخسارة حيث P- Value = .774 وهى جميعها أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%.

**الحالة الثانية:**

$$GCO_AFTER_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \beta_2 IND + \beta_3 (IND^* ICMW_{it}) + \beta_4 TANG + \beta_5 (TANG^* ICMW_{it}) + \beta_6 SIZE + \beta_7 AGE + \beta_8 LOSS + \varepsilon_{it}$$

وتوضح الجداول التالية نتيجة اختبار الفرض:

Model Summary

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .816[a] | .667 | .629 | .3064 |

ANOVA[a]

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Regression | 13.324 | 8 | 1.665 | 17.745 | .000[b] |
| Residual | 6.664 | 71 | .094 | | |
| Total | 19.987 | 79 | | | |

Coefficients[a]

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| (Constant) | -.675 | .539 | | -1.252 | .215 |
| ICMW | 1.009 | .204 | 1.009 | 4.934 | .000 |
| IND | -.028 | .139 | -.020 | -.198 | .844 |
| IND* ICMW | -.091 | .191 | -.089 | -.475 | .637 |
| TANG | .246 | .195 | .125 | 1.264 | .210 |
| TANG*ICMW | -.363 | .283 | -.195 | -1.283 | .204 |
| SIZE | .089 | .048 | .136 | 1.834 | .071 |
| AGE | -.061 | .175 | -.027 | -.349 | .728 |
| LOSS | .078 | .108 | .056 | .721 | .473 |

يتضح من الجداول السابقة أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%. وقبول الفرض الرئيسى $H_2$ حيث .000 = P– Value وهى أقل من مستوى المعنوية المقبول ٥%، وبالتالى تؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار، مع عدم وجود تأثير للمتغيرات الرقابية، حيث متغير الحجم غير معنوى حيث .071 = P– Value ، وكذلك متغير العمر حيث .728 = P– Value ومتغير الخسارة حيث .473 = P– Value وهى جميعها أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%.

### ٦-٢-٢-٧ تحليل الحساسية

سيعتمد الباحث على تغيير طريقة قياس المتغير المستقل وهو أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية، والذى يشير لوجود خلل فى تصميم وتشغيل هيكل الرقابة الداخلية على عملية إعداد التقارير المالية بحيث يكون هناك إمكانية معقولة أن التحريفات الجوهرية فى القوائم المالية السنوية لن

يتم منعها أو إكتشافها فى الوقت المناسب. وتم قياس أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ويرمز له بالرمز ICMW ، كمتغير وهمى يأخذ القيمة(١) إذا كان نوع الرأى فى تقرير مراقب الحسابات متحفظاً أومعاكساً للسنة السابقة لسنة الإختبار، و(٠)عدا ذلك. وذلك قياساً على (زكى، ٢٠١٨؛ Jiang et al., 2010; Vermeer et al., 2013; Sun, 2015; Li et al., 2020; Maffei et al., 2020; Oradi et al., 2020).

**وفيما يلى نتائج اختبار الفروض ($H_1$) ، ($H_2$) فى ظل تحليل الحساسية**

**أ- نتائج اختبار الفرض الأول للبحث ($H_1$)**

تم اختبار هذا الفرض بالإعتماد على نموذج الإنحدار اللوجيستى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCO_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتوضح الجداول التالية نتيجة اختبار الفرض:

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .697[a] | .486 | .480 | .3624 |

**ANOVA[a]**

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Regression | 9.704 | 1 | 9.704 | 73.874 | .000[b] |
| Residual | 10.246 | 78 | .131 | | |
| Total | 19.950 | 79 | | | |

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| (Constant) | .226 | .050 | | 4.548 | .000 |
| ICMW_LAST_YEAR | .737 | .086 | .697 | 8.595 | .000 |

يتضح من الجداول السابقة أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%. وقبول الفرض الرئيسى $H_1$ حيث P– Value = .000 وهى أقل من مستوى المعنوية المقبول ٥%.

**ب- نتائج اختبار الفرض الثانى للبحث ($H_2$)**

تم اختبار هذا الفرض بالإعتماد على نموذج الإنحدار اللوجيستى، وفقاً للمعادلة التالية:

$$GCO_AFTER_{it} = \beta_0 + \beta_1 ICMW_{it} + \varepsilon_{it}$$

وتوضح الجداول التالية نتيجة اختبار الفرض:

**Model Summary**

| Model | R | R Square | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .590[a] | .349 | .340 | .4086 |

**ANOVA[a]**

| Model | Sum of Squares | df | Mean Square | F | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| Regression | 6.966 | 1 | 6.966 | 41.725 | .000[b] |
| Residual | 13.022 | 78 | .167 | | |
| Total | 19.987 | 79 | | | |

**Coefficients[a]**

| Model | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|
| | B | Std. Error | Beta | | |
| (Constant) | .302 | .056 | | 5.379 | .000 |
| ICMW_LAST_YEAR | .624 | .097 | .590 | 6.460 | .000 |

يتضح من الجداول السابقة أن النموذج معنوى ويعتمد عليه لإختبار العلاقة محل الدراسة حيث كان مستوى معنوية F أقل من ٥%. **وقبول** الفرض الرئيسى $H_2$ حيث .000 = P- Value وهى أقل من مستوى المعنوية المقبول ٥%.

**والجدول التالى يلخص نتائج اختبار الفروض:**

| الفرض | نتيجة اختباره فى ظل التحليل الأساسى | نتيجة اختباره فى ظل التحليل الإضافى | نتيجة اختباره فى ظل تحليل الحساسية |
|---|---|---|---|
| $H_1$: تؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. | قبول | قبول | قبول |
| $H_2$: تؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية. | قبول | قبول | قبول |

## ٦-٣ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

استهدف البحث دراسة واختبار العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة إصدار القوائم المالية والسنة التالية لها، مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وركز البحث على الإجابة على مجموعة من الأسئلة، ركز **السؤال الأول** على ماهى أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية وأثر صدور تقرير لجنة COSO المعدل ٢٠١٣ على تقييم أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية؟، وتم الإجابة على هذا السؤال نظرياً، حيث إتضح تعدد الدراسات التى تناولت فهم وتحليل أوجه الضعف فى هيكل الرقابة الداخلية، وتصنيف أوجه الضعف الجوهرية، ومسئولية الإدارة عن تصميم وتشغيل هيكل فعال للرقابة الداخلية، خاصة بعد صدور تقرير لجنة COSO المعدل ٢٠١٣.

وركز **السؤال الثانى** على ماهو دور مراقب الحسابات فى فهم أوجه الضعف الجوهرية وأثرها على تقريره، وعلى مقدرة الشركة على الإستمرار؟، وتم الإجابة على هذا السؤال نظرياً، حيث إتضح وجود دور لمراقب الحسابات فى فهم إستراتيجيات الشركة للتعرف على أوجه الضعف الجوهرية بها. كما توصلت الدراسات إلى وجود تأثير لوجود أوجه الضعف الجوهرية على كل من الشركة ورأى مراقب الحسابات فى تقريره عن أوجه الضعف الجوهرية خاصة فيما يتعلق بمدى مقدرة الشركة على الإستمرار، وهو مايعد تطوراً كبيراً فى مسئوليات كل من الإدارة ومراقب الحسابات تجاه الرقابة الداخلية بهدف زيادة المصداقية والثقة فى التقارير المالية للشركات.

وركز **السؤال الثالث** على ماهى مسئوليات مراقب الحسابات عند تقييم إفتراض الإستمرارية؟، وتم الإجابة على هذا السؤال نظرياً، حيث إتضح أن عليه دراسة مدى ملاءمة تطبيق الإدارة لفرض الإستمرارية عند إعداد القوائم المالية، وما إذا كانت هناك ظروف أوأحداث مرتبطة بمخاطر النشاط، وجمع الأدلة الكافية والملائمة المتعلقة بأحداث أو ظروف قد تؤدى إلى وجود شك جوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرار، والمناقشة مع الإدارة وفحص خطة الإدارة للتغلب على أى أمور تتعلق بإستمرار الشركة، وكذلك فحص تقييم الإدارة للأحداث أو الظروف المتعلقة بالإستمرارية وخطة الإدارة لمواجهتها، والوفاء بهذه المسئوليات بشكل مستمر.

وركز **السؤال الرابع** على ماهى إجراءات المراجعة فى حالة إكتشاف أحداث أو ظروف تؤثر على الإستمرارية؟، وتم الإجابة على هذا السؤال نظرياً، حيث إتضح ضرورة قيامه بفحص خطة الإدارة بناءاً على تقييمها لفرض الإستمرارية، والحصول على أدلة المراجعة الكافية والملائمة لتأكيد أو إستبعاد الشك فى مقدرة الشركة على الإستمرار، من خلال دراسة مدى فاعلية خطط الإدارة، والحصول على إقرارات مكتوبة من الإدارة عن خططها وإجراءاتها المستقبلية. وفى ضوء أدلة المراجعة التى حصل عليها مراقب الحسابات، يجب أن يمارس المراقب حكمه الشخصى لتحديد مدى وجود تأكد جوهرى فيما يتعلق بأحداث أو ظروف تؤدى إلى الشك الجوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرار.

وركز **السؤال الخامس** على ماهى بدائل الرأى فى ضوء إستنتاجات مراقب الحسابات للمقدرة على الإستمرار؟، وتم الإجابة على هذا السؤال نظرياً، حيث إتضح أنه إذا كان هناك إفصاح كافى فى القوائم المالية، يصدر المراقب رأى غير معدل مع إضافة فقرة لتوجيه إنتباه القارئ إلى وجود عدم تأكد هام يتعلق بالأحداث أو الظروف والتى تؤدى لوجود شك جوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرارية، وعند زيادة حالات عدم التأكد من وقوع أحداث أو ظروف جوهرية تؤثر على إستمرارية الشركة، قد يمتنع المراقب عن إبداء الرأى على القوائم المالية، وإذا كان هناك إفصاح غير كافى فى القوائم المالية، يصدر المراقب رأياً معدلاً سواء كان متحفظاً أو معاكساً فى تقريره. ويجب أن يتضمن التقرير إشارة صريحة إلى أن هناك تأكد هام قد يؤدى إلى شك جوهرى فى مقدرة الشركة على الإستمرار، وإذا إقتنع مراقب الحسابات بأن الشركة لن تستطيع الإستمرار فى مزاولة نشاطها، يجب إصدار رأياً معاكساً إذا كانت القوائم المالية قد أعدت بإفتراض الإستمرارية، وإذا رفضت الإدارة طلب مراقب الحسابات فى توسيع نطاق تقييمها لإستمرارية الشركة، يجب عليه تعديل تقريره نتيجة للقيد على نطاق المراجعة.

وركز **السؤال السادس** على ماهو شكل وإتجاه العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية فى سنة إصدار القوائم المالية؟، وتم الإجابة على هذا السؤال تطبيقياً حيث **تم قبول الفرض الرئيسى $H_1$ ، وبالتالى تؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل**

**الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى سنة الإختبار فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

وركز **السؤال السابع** على ماهو شكل وإتجاه العلاقة بين أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية ورأى مراقب الحسابات بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لإصدار القوائم المالية؟.

وتم الإجابة على هذا السؤال تطبيقياً حيث **تم قبول الفرض الرئيسى $H_2$ ، وبالتالى تؤثر أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على رأى مراقب الحسابات المعدل بشأن الإستمرارية فى السنة التالية لسنة الإختبار فى الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.**

**وفى ضوء أهداف البحث وحدوده ومشكلته وما إنتهى إليه من نتائج فى شقيه النظرى والتطبيقى، يوصى الباحث بمايلى:**

- ضرورة إهتمام الجهات المهنية فى مصر بالتركيز على نشر الوعى بين الشركات عن أهمية هيكل الرقابة الداخلية وأهدافه.
- توسيع دور مراقب الحسابات فى مصر ليشتمل على التوكيد على إفصاح الإدارة عن مدى فعالية هيكل الرقابة الداخلية فى تقرير خاص.
- الإهتمام بالإفصاح عن وكشف أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية من جانب الشركات المقيدة بالبورصة بهدف سرعه إتخاذ الإجراءات التصحيحية لها فى القوائم المالية.
- ضروره تعديل المعيار المصرى للإستمرارية رقم ٥٧٠ ليواكب التعديلات فى المعيار الدولى المناظر، وبما يلائم بيئة الممارسة المهنية فى مصر.
- عقد مؤتمرات وندوات توعية للمستثمرين والمحللين الماليين لمواكبة التغيرات الدولية فى مهنة المراجعة، ولعله من المفيد أن تكون تحت إشراف هيئة الرقابة المالية وإدارة البورصة المصرية ومعاونة أقسام المحاسبة بالجامعات الحكومية المصرية.

**وفى ضوء ماسبق يقترح الباحث المجالات البحثية التالية مستقبلاً:**

- أثر الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على جودة المراجعة الداخلية – دراسة تجريبية.
- العلاقة بين جودة حكم مراقب الحسابات على الإستمرارية وأداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

- أثر الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على تخطيط إجراءات المراجعة– دراسة تجريبية.
- أثر الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية على تحسين درجة الإلتزام الحوكمى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- أثر فعالية هيكل الرقابة الداخلية فى ظل البيانات الضخمة على تخطيط إجراءات المراجعة – دراسة تجريبية.

## المراجع

### أولاً: المراجع باللغة العربية


ابو ميالة، سهيل نعيم.٢٠١٧. أثر هيكل أنظمة الرقابة الداخلية وفقا لنموذج COSO 2013على تحسين جودة أداء التدقيق الخارجي دراسة تحليلية لآراء مدققى الحسابات الخارجيين فى الضفة الغربية – فلسطين – ***مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث***، ٥(١): ١-١٥.

السواح، تامر إبراهم.٢٠٠٨. ***دور التقرير الخاص عن هيكل الرقابة الداخلية فى زيادة درجة الثقة والاعتماد على القوائم المالية" مع دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية***، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

العبادى، مصطفى.٢٠١٠. ***مدى كفاية وملاءمة حدود مسئولية مراجعى الحسابات بشأن مراجعة والإفصاح عن استمرارية المنشأة–دراسة اختبارية***. رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

العزب، رضا عادل عبد العزيز.٢٠١٤. ***أثر الإفصاح عن أوجه الضعف الجوهرية فى هيكل الرقابة الداخلية على قرارات الاستثمار مع دراسة تجريبية***. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

العمودى، أحمد. ٢٠٠١. ***دور المدقق الخارجى فى تقييم القدرة على الاستمرارية فى الشركات المساهمة اليمنية***، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

المومنى، منذر، زياد شويات.٢٠٠٨. قدرة المدقِّق على اكتشاف مؤشرات الشَّك باستمرارية العملاء. ***مجلة المنارة***، المجلد ١٤، العدد ١٤١:١-١٧٥.

حسن، فاروق أحمد.١٩٩٩. التقرير عن الرقابة الداخلية للجهات الخارجية – إطار مقترح، ***مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة – سوهاج- جامعة الوادى الجديد***، العدد الأول، يونيه.

راشد، محمد إبراهيم محمد.٢٠١٠. ***دراسة وتحليل نماذج قياس التحفظ المحاسبى بالقوائم المالية فى إطار***

***الإلتزام بالمعايير المحاسبية الدولية لتقييم أثره على تكلفة التمويل بالملكية والإقتراض – دراسة تطبيقية على جمهورية مصر العربية.*** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

زكى، نهى محمد. ٢٠١٨. ***أثر جودة المراجعة الخارجية على الحد من السلوك الانتهازى للإدارة ومنع الغش بالقوائم المالية: دراسة تطبيقة على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية***، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

عباس، أية محمد عمرو.٢٠١٧. ***أثر تفعيل المسئوليات الجديدة لمراقب الحسابات بشأن الاستمرارية على ادراك المستثمر المؤسسى لفجوة التوقعات وقراره بالاستثمار فى الأسهم- دراسة تجريبية*** . رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

عبد الرحمن، عادل.٢٠٠٣. دراسة تحليلية وتطبيقة لمفهوم Corporate Governance وامكانية تطبيقه فى الشركات المساهمة العاملة فى البيئة المصرية، ***مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة، ببنها*** ،العدد الأول.

عبد الغنى، السيدة مختار. ٢٠١٧. ***أثر تبنى معايير التقرير المالى الدولية على العلاقة بين المعلومات المحاسبية وقياس قيمة الشركة مع التطبيق على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.*** رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.

عبد الغنى، محمد محمد.١٩٩٨. موقف مراجعى الحسابات فى مصر من التطورات المهنية الحديثة فى معيار مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية. ***مجلة البحوث المحاسبية – الجمعية السعودية للمحاسبة***، المجلد الثانى، العدد الأول، مايو.

على، عبدالوهاب نصر. ٢٠٠٥. دور مراقب الحسابات فى الفحص والتقرير عن افصاحات إدارة المنشأة الخاصة بالرقابة الداخلية المرتبطة بالقوائم المالية، ***مجلة كلية التجارة للبحوث***

***العلمية، قسم المحاسبة، جامعة الاسكندرية، ملحق العدد الأول، المجلد الثانى والأربعين.***

_____. ٢٠٠٦. التقرير المجمع لمراقب الحسابات عن مراجعة القوائم المالية والرقابة الداخلية للشركات المقيدة فى البورصة ودوره فى تعزيز القدرة التنافسية لسوق المال المصرية، ***ورقة عمل لمؤتمر تعزيز القدرة التنافسية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.***

_____، شحاتة السيد شحاتة. ٢٠١٤. ***الرقابة والمراجعة الداخلية والخارجية في بيئة التشغيل الإلكترونى "فحص القوائم المالية المرحلية – فحص البنوك التجارية.*** دار التعليم الجامعى، الاسكندرية.

غالى، جورج دانيال.٢٠٠١.***إعداد التقارير عن فعالية نظم الرقابة الداخلية–المشكلات والتأثيرات،*** الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر.

**وزارة الاستثمار.٢٠٠٨. قرار وزير الاستثمار رقم ١١٦ بمعايير المراجعة المصرية، معيار المراجعة المصرى رقم ٥٧٠ الاستمرارية.**

**وزارة الاستثمار والتعاون الدولى، قرار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية، الصادر بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥، الوقائع المصرية، العدد ٨١،٢٠١٩.**

## ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

Achim, M., F.Pop, and S.Achim. 2008. Valuation of bankrupt firms in context of countries adherence to the European Union, ***Economic Sciences Series***, 3(36):1317-1329.

Agostini, M. 2018. The International Accounting Convergence Promoted by IASB and FASB Regarding Going Concern Status. ***In Corporate Financial Distress***: 99-118.

Akhalumeh, P. B. 2017. Firm Characteristics and Audit Report Delay in Nigeria: Evidence from The Post-Ifrs Adoption Era. ***Accounting & Taxation Review***, 1: 83-105.

Alfterman, A.B. 2008. The going concern assumption in the preparation of financial statements, ***Accounting and Auditing Update Service***, No. 47.

American Institute of Certified Public Accountants (AICPA). 1988. ***The Auditor's Consideration of an Entity's Ability to Continue as a Going Concern***. Statement on Auditing Standards (SAS) No. 59.New York, NY: AICPA.

Arens, A. A., R. J. Elder, and M. S. Beasley. 2014. ***Auditing and Assurance Services: An IntegratedApproach***. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.USA.

Asare, S. K., B. C. Fitzgerald, L. E. Graham, J. R. Joe, E. M. Negangard, and C. J. Wolfe. 2013. Auditors' internal control over financial reporting decisions: Analysis, synthesis, and research directions. Auditing: ***A Journal of Practice & Theory 32 (Supplement 1)***: 131–166.

Ashbaugh-Skaife, H., D.Collins, W.Kinney, and R.LaFond.2009. The effect of SOX internal control deficiencies on firm risk and cost of equity. ***Journal of Accounting Research***, 47(1): 1–43.

Baatwah, S. R., Z. Salleh and N.Ahmad .2015. CEO characteristics and audit report timeliness: Do CEO tenure and financial expertise matter? ***Managerial Auditing Journal***, 30(8–9): 998–1022.

Bakarich, K. and D. Baranek. 2020. Repeat offenders: examining cases of multiple years of internal control weaknesses. ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 35, No. 4:499-520.

Barr-Pulliam, D., H. L. Brown-Liburd and K. A. Sanderson. 2020. The effects of the internal control opinion and use of audit data analytics on perceptions of audit quality, assurance, and auditor negligence: 1-51.

***https://ssrn.com/abstract=3021493***.

Behn, B.K., S.E. Kaplan and K.R.Krumwiede.2001.Further evidence on the auditor's going-concern report: the influence of management plans, ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, Vol. 20, No. 1: 13-28.

Bentley-Goode, K. A., N. J. Newton and A. M. Thompson .2017. Business strategy, internal control over financial reporting, and audit reporting quality. *Auditing:* ***A Journal of Practice & Theory***, 36(4): 1-47.

Bentley, K. A., T. C. Omer, and N. Y. Sharp. 2013. Business strategy, financial reporting irregularities, and audit effort. ***Contemporary Accounting Research***. 30 (2): 780–817.

Brasel, K.R., M.M.Doxey, J.H.Grenier, and A.Reffett.2016. Risk disclosure preceding negative outcomes: The effects of reporting critical audit matters on judgments of auditor liability. ***The Accounting Review***, 91 (5): 1345-1362.

Bruynseels, L., W. R.Knechel, and M.Willekens .2013. Turnaround initiatives and auditors' going-concern judgment: Memory for audit evidence.***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, 32(3): 105-121.

Carcello, J. V., and Z. V. Palmrose.1994. Auditor litigation and modified reporting on bankrupt clients. ***Journal of Accounting Research***, 32(Suppl.): 1–30.

Carson, E. R., N.L.Fargher, M.A.Geiger, C.S.Lennox, K.Raghunand, and M.Willekens.2013.Audit reporting for going-concern uncertainty: A research synthesis. ***Auditing: A Journal of Practice and Theory*** 32(1): 353-384.

Chan, K., B.Farrell and P.Lee.2008. Earnings management of firms reporting material internal control weaknesses under Section 404 of the Sarbanes-Oxley Act. Auditing: ***A Journal of Practice & Theory***, 27:161-179.

Chen, J.and C. Kam .2017. Internal Control and Stock Price Crash Risk: Evidence from China. ***European Accounting Review***, Vol. 26, Issue 1:125-152.

Cheng, M., D. Dhaliwal and Y.Zhang. 2013. Does investment efficiency improve after the disclosure of material weaknesses in internal control over financial reporting? .***Journal of Accounting and Economics***, 56(1): 1–18.

Chenhall, R. H. 2003. Management control systems design within its organizational context: Findings from contingency-based research and directions for the future. ***Accounting, Organizations and Society*** .28 (2): 127–168.

Committee of Sponsoring Organization of the Treadway Commission (COSO).1992. ***Internal control– Integrated Framework***, New Jersey: COSO, Sept.

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission.

2013. ***Internal Control–Integrated Framework: Internal Control***

***Over External Financial Reporting: a Compendium of Approaches***

***and Examples***.

Constantinides, S. 2002. Auditors' Bankers' and Insolvency Practitioners' "Going-Concern" Opinion logit model", ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 17, No. 8: 487-501.

DeSarbo, W. S., C. Anthony Di Benedetto, M. Song, and I. Sinha. 2005. Revisiting the Miles and Snow strategic framework: uncovering interrelationships between strategic types, capabilities, environmental uncertainty, and firm performance. ***Strategic Management Journal*** .26 (1): 47–74.

Dobre, Mirela. 2011. Stock Investors' Response to Disclosure of Material Weakness in Internal Control, ***Accounting and Management Information Systems***, Volume 10, No. 3: 397– 423.

Doyle, J., W. Ge and S. McVay. 2007. Determinants of Weaknesses in Internal Control over Financial Reporting. ***Journal of accounting and Economics***, 44(1-2): 193-223.

Earley, C.E. 2015. Data analytics in auditing: Opportunities and challenges. ***Business Horizons***, 58 (5): 493-500.

Ettredge, M., C. Li and L. Sun. 2006.The impact of SOX section 404 internal control quality assessments on audit delay in the SOX era. ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, Vol. 25, No. 2: 1-23.

Feldmann, D.A. and W.J. Read.2010.Auditor conservatism after enron, ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, Vol. 29, No. 1: 267-278.

----------.2013.Going-concern audit opinions for bankrupt companies – impact of credit rating, ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 28, No. 4: 345-363.

Feng, N. C. 2020. The impact of noncompliance and internal control deficiencies on going concern audit opinions and viability of non-profit charitable organizations. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, 35(3): 637-663.

Foster, B., W. Ornstein and T. Shastri.2007.Audit costs, material weaknesses under SOX section 404. ***Managerial Auditing Journal***, Vol. 22, No. 7: 661-673.

Francis, J., and J.Krishnan.1999. Accounting accruals and auditor reporting conservatism. ***Contemporary Accounting Research***, 16(spring): 135–165.

Funcke, N. 2015. ***Credit Ratings & the auditor's going-concern opinion: the interplay of information intermediaries' signals***. Datawyse / Universitaire Pers Maastricht.

Gallizo, J.L. and S. Solé, .2016.An analysis of determinants of going concern audit opinion: evidence from Spain stock exchange, ***Intangible Capital***, Vol. 12, No. 1: 1-16.

Ge, W. and S .McVay. 2005. The disclosure of material weaknesses in internal control after the Sarbanes-Oxley act. ***Accounting Horizons***, Vol. 9, No. 3: 137-158.

Geiger, M. A., and K.Raghunandan.2002. Going-concern opinions in the "new" legal environment. ***Accounting Horizons***, 16(March): 17–26.

Georgiades, G.2014. Practice issues and questions and answers relating to AU-C section570, the auditor's consideration of an entity's ability to continue as a going concern. ***MillerGAAS Update Service***, 14(7): 1-5.

Gissel, J., J. C. Robertson, and C. M Stefaniak.2010. Formation and consequences of going concern opinions: A Review of the literature. ***Journal of Accounting Literature***, 29: 59- 141.

Goh, B.W., J. Krishnan and D. Li.2013.Auditor reporting under section 404: the association between the internal control and going concern audit opinions, ***Contemporary Accounting Research***, Vol. 30, No. 3: 970-995.

Gordon, L. and A.L. Wilford.2012. An analysis of multiple consecutive years of material weaknesses in internal control. ***The Accounting Review***. Vol. 87, No. 6: 2027-2060.

Greenlee, L. R., M.Fischer, T.Gordon, and E.Keating.2007. An investigation of fraud in nonprofit organizations: Occurrences and deterrents. ***Nonprofit Voluntary Sector Quarterly***, 36: 676-694.

Gutierrez, E., J.Krupa, M.Minutti-Meza, and M.Vulcheva.2015. Across-country examination of auditor reporting for going-concern

uncertainty. ***WorkingPaper***. Universidad de Chile, Maiami University, Florida International University.

Hammersley, J.S., L.A. Myers, and C. Shakespeare. 2008. Market reactions to the disclosure of internal control weaknesses and to the characteristics of those weaknesses under section 302 of the Sarbanes Oxley Act of 2002. ***Review of Accounting Studies*** 13 (1): 141–165.

Hammersley, J.S., L.A. Myers and J. Zhou .2012.The failure to remediate previously disclosed material weaknesses in internal controls. ***Auditing: A Journal of Practice and Theory***, Vol. 31, No. 2: 73–111.

International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2015. Going Concern. ***International Standard on Auditing*** (ISA) 570 revised. New York, NY: IAASB.

International Auditing and Assurance Standard Board (IAASB). 2015. Identifying and Assessing the Risks of Material Misstatement through Understanding the Entity and Its Environment. ***International Standard on Auditing*** (ISA) 315 revised, New York, N.Y: IAASB ***Available at: www.ifac.org***.

Jiang, W., K. Rupley and J. Wu. 2010. Internal control deficiencies and the issuance of going concern opinions. ***Research in Accounting Regulation***, 22(1): 40–46.

Johnstone, K., C. Li, and K. H. Rupley. 2011. Changes in corporate governance associated with the revelation of internal control material weaknesses and their subsequent remediation. Contemporary ***Accounting Research***, 28: 331–383.

Jonas, G., A.Rosenberg, and M.Gale.2006. ***The second year of Section 404 reporting on internal control***. New York, NY: Moody's Investors Service.

Khairul, Z., N. Anuar and S. Ahmad .2016. Internal controls and fraud empirical evidence from Oil and Gas Company. ***Journal of Financial Crime***, Issue No. (4): 1154-1168.

Kinney Jr., 2000. Research opportunities in internal control quality and quality assurance. *Auditing:* ***A Journal of Practice & Theory****.* 19 (S-1): 83–90.

Kiss C., M.T.Fülöp, and G.S.Cordos.2015. Relevant aspects regarding the changes of the statutory audit report in the light of international regulations. ***Audit Financiar***, 13(126): 63- 73.

Leone, A. J., and R. L. Van Horn.2005. How do nonprofit hospitals manage earnings? ***Journal of Health Economics***, 24: 815-837.

Li, C., K. Raman, L. Sun and R. Yang. 2020. The SOX 404 control audit and the effectiveness of additional audit effort in lowering the risk of financial misstatements. ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, 54(3): 981-1009.

Liu, W. P. and H. W. Huang. 2020. Auditor realignment, voluntary SOX 404 adoption, and internal control material weakness remediation: Further evidence from US-listed foreign firms. ***International Business Review***, 29(5): 1-11.

Lopez, T. J., S. Vandervelde, and Y. Wu. 2009. Investor perceptions of an auditor's adverse internal control opinion. ***Journal of Accounting and Public Policy***, 28 (3): 231-250.

Lu, B. 2020. Literature Review of Audit Opinion. ***Modern Economy***, 11: 28-36.

Maffei, M., C. Fiondella, C. Zagaria and A. Zampella .2020. A multiple discriminant analysis of the auditor's going concern opinion: the case of audit opinions in Italy. ***Meditari Accountancy Research***: 1-30. *https://www.emerald.com/insight/2049-372X.htm*

Myers, L.A., J. Schmidt, and M.Wilkins.2013.An investigation of recent changes in going concern reporting decisions among Big N and non-Big N auditors. ***Review of Quantitative Finance and Accounting***, 43(1): 155-172.

Oradi, J., K. Asiaei and Z. Rezaee .2020. CEO financial background and internalcontrol weaknesses. ***Corporate Governance: An International Review***, 28(2): 119-140.

Petrovits, C., C. Shakespeare and A.Shih. 2011. The causes and consequences of internal control problems in nonprofit organizations. ***The Accounting Review***, 861: 325-357.

Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2015. ***Considerartion of Entity's Ability to Continue as a Going concern***. Auditing Standard (AS) 2415. .Available ***at www. pcaobus.org***.

Rasmini, N. K. and P. R. Masdiantini .2018. Fiscal Decentralization, Internal Control System, Accountability of Local Government and Audit Opinion. ***Jurnal Ilmiah Akuntansi dan Bisnis***, Juli, 13(2):123-132.

Rosner, R. L. 2003. Earnings manipulation in failing firms. ***Contemporary Accounting Research***, 20(summer): 361–408.

Rutledge, R., K.Karim and J.Gong.2015. Convergence of PRC GAAP with IFRS and the Comparative Value Relevance between the Two Sets of Reporting Standards: The Case of Daul-Listed Chinese Companies. ***Journal of Accounting and Finance***, 15(4): 165–182.

Setiyawati, H. 2016. Effect of Weaknesses of the Internal Control Systems and Non-Compliance with Statutory Provisions on The Audit opinion of the Audit Board of The Republic of Indonesia. ***Int. Journal of Engineering Research and Application***, Vol. 6, Issue 9, Part -5, September: 1-6.

Slovin's Formula, https://prudencexd.weebly.com/index.html.

Stephanie Glen. 2020. Sample Size in Statistics (How to find it): Excel, Cochran's Formula, and General Tips" From Statistics HowTo.com: Elementary Statistics for the rest of us!. ***https: www. statisticshowto.com/probability-and-statistics/find-sample-size***

Sun, Y. 2015. Internal control weakness disclosure and firm investment. ***Journal of Accounting, Auditing & Finance***, 31(2): 1-31.

Svanberg, J., and P.Öhman .2014. Lost revenues associated with going concern modified opinions in the Swedish audit market. ***Journal of Applied Accounting Research***, 15(2): 197- 214.

Tuckman, H., and C.Chang.1991. A methodology for measuring the financial vulnerability of charitable nonprofit organizations. ***Nonprofit and Voluntary Sector Quarterly***, 20: 445-460.

Vermeer, T., K. Raghunandan and D. Forgione .2013. Going-concern modified audit opinions for non-profit organizations. ***Journal of Public Budgeting, Accounting & Financial Management***, 25(1): 113-134.

Wu, Y., and B. Tuttle. 2014. The interactive effects of internal control audits and manager legal liability on managers' internal control decisions, investor confidence, and market prices. ***Contemporary Accounting Research***, 31 (2): 444-468.

Yunhao, C., A. L. Smith, J. Cao and W.Xia .2014. Information

Technology capability, internal control effectiveness, and audit fees and delays. ***Journal of Information Systems***, 28(2): 149-180.